بسم الله الرّحمن الرحيم

عدد خاص

May 1996. Issue No. 160

العدد ١٦٠، مايو ١٩٩٦م، ذو الحجة ١٤١٦هـ /محرم ١٤١٧ هـ

Voice of Bahrain

BM Box 6135, London, WC1N 3XX

صوت البحرين

صوت الحركة الإسلامية في البحرين

نشرة شهرية تصدرها حركة أحرار البحرين الإسلامية

فسوف تعلمون من تكون له عاقبة الدار إنّه لا يفلح الظالمون

المطالب الدستورية تفشل مناورات الحكومة وحلولها الترقيعية

لم يعد الوضع في البحرين بعد التطورات التي شهدتها الساعة في الاسابيع الاخيرة شانا خاصا بشعب البحرين او محصورا بحدود تلك الجزيرة الصغيرة، بل اصبح عنوانا للتغيير المطلوب في الخليج. هذه ليست اطروحة المعارضة وان كانت ترغب باستمرار في تحسن اوضاع المنطقة. فلقد اصبح الوضع المتداعي في هذه البلاد يهدد بان يصبح قضية اقليمية على اقل تقدير، وذلك بسبب تداخل عوامل التاثير وصعوبة حصر ما يجري في منطقة مرتبطة بمحيط سياسي متعدد الاطراف بحدودها الجغرافية. ومع استمرار الازمة في البحرين تستمر معها الخشية من توسع دائرة التوتر في المنطقة. هذا ما يراه السياسيون والمراقبون الذين يتابعون ما يجري باهتمام وتحليل موضوعي. صحيح ان المعارضة في البحرين محدودة الاهداف ولا تنطلق في اطروحتها السياسية من منطلقات امية الا ان استمرار الازمة من شانه ان يؤثر على دول الجوار خصوصا في ضوء استمرار تجاهل ما يجري في البحرين احيانا والمشاركة في دعم آل خليفة في سياساتهم القمعية احيانا اخرى. وكما هو معروف فان الازمات التي يتم تجاهلها كثيرا ما تتوسع دائرتها لتتخذ ابعادا اقليمية تتجاوز حدود البلد الذي تحدث فيه. ومن هنا تبادر حكومات الدول عادة الى سياسات عاجلة لاحتواء اية ازمة تحدث على حدود بلدانها لمنع تفاقمها وتاثيرها على اوضاعها الخاصة. ومهما طرحت حكومة البحرين من حجج لتبرير سياسات قمعها وارهابها فسوف يبقى هناك من لا يصدق ما تقوله بشكل كامل، خصوصا على المستوى الشعبي. وتدرك المعارضة ان اكثر من حكومة خليجية اصبح متململا من استمرار التوتر في البحرين الذي هو آخذ في التصاعد وليس العكس. ولاحظ المراقبون ان حكومة البحرين كررت منذ اكثر من عام انها عازمة على انهاء الازمة «مرة واحدة والى الابد»، غير ان تطورات الازمة اثبتت انها غير قادرة على ذلك. فالقضية ليست تمردا عسكريا مثلا بحيث يمكن تصفية القائمين به، وليست حركة منطلقة من الخارج لتستطيع الحكومة محاصرتها ومنع نفوذها من الوصول الى الداخل. صحيح ان حكومة البحرين تصر على ربط الاحداث بالخارج غير ان احدا من السياسيين ومن يهمهم امر البحرين غير مقتنع بتلك المقولة، والا فما معنى استمرار الاعتقالات ومحاكمات امن الدولة والحملات الاعلامية الواسعة التي لم تتوقف؟ وما معنى استقدام الخبراء الامنيين والاعلاميين والعسكريين؟

ومن المشاكل التي تواجه حكومة آل خليفة انها معروفة لدى نظرائها الخليجيين بجشعها وشراستها وسوء اخلاق رئيس وزرائها، وبالتالي فوراء التصريحات التي تطلقها الحكومات المجاورة بدعم حكومة البحرين هناك شعور عام بعدم الرضا عن سياسات القمع الخليفية، واغلب دول الخليج تنأى بنفسها عن ممارسات حكومة البحرين. وفي اللقاءات الخاصة كثيرا ما عبر الخليجيون عن دعمهم لشعب البحرين واستسخافهم لسياسة الحكومة. وسواء كانت هذه المواقف بسبب الحساسية تجاه رئيس وزراء البحرين الذي لا يحظى باحترام كبير لدى نظرائه الخليجيين نظرا لاستعلائه ومواقفه المتطرفة في النظرة الى الامور ام بسبب المشاعر الانسانية التي تفرض نفسها احيانا على نفوس البشر فان الحقيقة الظاهرة ان ثمة تغيرا طرا على الموقف السياسي لعدد من السياسيين في المنطقة، وان هذا التغير قد يتحول الى اتجاه عام ضد سياسات آل خليفة. ويرجح المراقبون ان الازمة مستمرة حتى تتحقق مطالب الشعب. ولا يعطي هؤلاء وزنا لاقاويل الحكومة بان في استطاعتها تصفية الازمة وحلها بالاسلوب العسكري - الامني لانها ذات بعد شعبي تجاوز كثيرا امكان احتوائه. وكانت الاستجابة الكاملة لنداءات المعارضة بالامتناع عن الاحتفاء بعيد الاضحى المبارك مؤشرا مهما لمدى استعداد شعب البحرين للتعبير عن حقيقة مشاعره ازاء السياسات الحكومية. وقد غابت مظاهر العيد تماما من هذه الجزيرة فيما بذلت قوات الشغب الاجنبية كل جهودها لمنع مظاهر الاستجابة لنداءات المعارضة، ولكنها لم تفلح في ذلك. وخرج المواطنون بملابسهم السوداء للتعبير عن حزنهم وانزعاجهم من السياسات الحكومية القمعية.

وثمة بعد آخر اصبح يحرك الامور لصالح تحقيق المطالب الشعبية وهو تنامي رأي عام اقليمي ودولي بان حكومة البحرين لن تستطيع تجاوز المطالب التي احتوت عليها العريضة الشعبية مهما فعلت. فقد عبر الوطنيون الديمقراطيون على لسان محمد جابر صباح، عضو العريضة الشعبية والمجلس الوطني المنحل، في مقال نشرته

التتمة ص ٨

○ مرة اخرى تجاوب شعب البحرين الكريم مع الدعوة للتعبير عن الاحتجاج على سياسات الحكومة بالامتناع عن اظهار البهجة والفرح يوم عيد الاضحى المبارك، واظهار الحداد على مدى سبعة ايام كاملة ابتداء من يوم العيد وحتى الرابع من مايو ١٩٩٦ الذي يصادف مرور اربعينية الشهيد عيسى احمد حسن قمبر. وكان يوم العيد يوما مشهودا حيث كان المواطنون يتبادلون التعازي ويشد بعضهم على يد الآخر للصمود والتصدي للارهاب الخليفي. وبذل آل خليفة كل ما في وسعهم لمنع الاستجابة الشعبية لنداء المعارضة ولكن بدون جدوى. وفي ليلة العيد قامت قوات الشغب باعتقال مئات الاشخاص من كافة مناطق البحرين، ومنذ الصباح الباكر حاصرت المقابر لمنع المواطنين من ارتيادها لقراءة القرآن على ارواح الشهداء، ولكن كانت محاولاتهم عابثة، ولم تحقق نتائج ملموسة. فقد اصر المواطنون على التعبير عن استنكارهم لسياسات القمع الخليفية بنشر السواد واعلان الحداد وقراءة القرآن على ارواح الشهداء وزيارة عائلاتهم واعلان التضامن مع المعتقلين واهاليهم. وكانت الاستجابة بشكل كامل حيث حظيت باعجاب وكالات الانباء والمراقبين الذين اتضحت لهم مرة اخرى الهوة الشاسعة بين شعب البحرين وآل خليفة.

○ اطلق سراح المحامي احمد عيسى الشملان بانتظار محاكمته في الخامس من هذا الشهر. وقد وضع تحت الاقامة الجبرية من يوم الافراج عنه بعد ان فشل القاضي الخليفي في اثبات اية قضية ضده، شأنه شأن قادة الانتفاضة الذين مضى على سجنهم اكثر من ثلاثة شهور. وكان اعتقال الشملان بداية انهيار موقف الحكومة في الاعلام الدولي حيث قضت بذلك على مقولاتها بان الحركة ذات انتماء مذهبي وسياسي واحد. وبرز الشملان رمزا وطنيا تضامن معه الشعب ورفع صوره الى جانب صور الشيخ الجمري وبقية القادة الشعبيين. كما تضامنت معه منظمات دولية كثيرة احرجت حكومة البحرين وابرزت ايان هندرسون كجلاد يقضي اواخر ايامه وقد انتابه الهرم وضعفت قواه العقلية واصبح بتصرف بشكل يضر آل خليفة اكثر مما ينفعهم. واحتفل الرجلان، الشملان، وهندرسون، بالذكرى الثلاثين للقاء الاول بينهما، حيث امر هندرسون باعتقال الشملان للمرة الاولى في العام ١٩٦٦، واستمر سجنه واستدعاءاته حتى الآن. وعلى مدى ثلاثين عاما بقي الجلاد والضحية في موقعيهما، احدهما يتلذذ بتقطيع اوصال ابناء البحرين والآخر يستمتع بالدفاع عن حقوقهم.

○ اصدر امير البحرين مرسوما اميريا بتشكيل ما اسماه «المجلس الاعلى للشؤون الاسلامية» كخطوة قمعية جديدة لمصادرة حرية الممارسة الدينية حسب الطرق المرعية وفقا للدستور. وتنص لوائح المجلس على تأميم الممارسات الدينية وتعيين ائمة المساجد من قبل الحكومة وكذلك خطباء المآتم والرواديد. وقد اعترض علماء البحرين بشكل كامل على القرار واعلنوا رفضهم للانصياع له. كما اصدر اكثر من عشرة فقهاء فتاوى تحرم الانتماء الى هذا المجلس وتعتبر من يفعل ذلك من الذين لا تجوز الصلاة وراءهم. ويعتبر المجلس قد ولد ميتا تماما كما هو الحال مع مجلس الشورى. وفهم المواطنون من هذه الخطوة بالاضافة الى كونها خطوة اخرى على طريق قمع الحريات محاولة اخرى لصرف الانظار عن المطالب الدستورية التي احرجت الحكومة على الصعيد الدولي.

○ حفل شهر ابريل بفعاليات لجان حقوق الانسان التابعة للمفوضية الدولية لحقوق الانسان التابعة للامم المتحدة في جنيف. وكانت قضية البحرين من اقوى القضايا التي طرحت امام اللجان حيث تتابعت المنظمات الدولية التي دعمت شعب البحرين وشجبت الارهاب الخليفي ضده. وقد تبنت هذه المنظمات الدفاع عن حقوق الانسان في البحرين وخصوصا قضايا التعذيب والاعتقالات العشوائية والقتل خارج القانون والابعاد القسري وانتهاك حقوق الطفل واعتقال النساء. وتبنت منظمة حقوقية افريقية قضية البحرين واتاحت الفرصة للورد ايفبوري، رئيس اللجنة البرلمانية لحقوق الانسان البريطانية لالقاء كلمة خاصة عن البحرين امام المفوضية بشكل لم يسبق له نظير.

○ تميزت المعاملة السيئة للنساء وطالبات المدارس بقسوة متناهية. وجاءت حادثة تعرية طالبات المدارس من قبل جهاز الامن لتضيف ملحا لجراح الشعب ولتحرك العواطف الرافضة للارهاب الخليفي. ويمثل استمرار اعتقال النساء مصدر انزعاج ليس على مستوى البحرين فحسب بل حتى على الصعيد الخليجي. وقد عبر مسؤولون خليجيون عديدون التقتهم المعارضة عن انزعاجهم من هذه السياسة التي اعتبروها عارا على النظام السياسي الخليجي.

Voice of Bahrain: Fax: + (44) 171 278 9089. E.mail: 100542.1623@compuserve.com

هل ثمة مبادرة خليجية لمنع «تخليج» الازمة؟

تؤكد تصرفات حكومة البحرين وسياساتها انها اصبحت تحت تاثير الشعور بالفشل الذي يدفعها للانتقام من الشعب. واصبح معروفا لدى المراقبين والدبلوماسيين ان تصرفاتها لا تعكس حنكة سياسية بقدر ما هي تعبير عن مراهقة لا تنفع صاحبها بشيء. فقد تميزت هذه السياسة عن ما هو مألوف في المنطقة من نزوع نحو التخفيف عندما تشتد الامور ومحاولة ارضاء المواطنين عند سخطهم والسعي لتمتين الاواصر معهم عندما تصاب بالضعف او تتعرض للتوتر. لقد سمع العالم عن تصرفات حكومات المنطقة تجاه شعوبها. فهناك العفو عن المعتقلين السياسيين بشكل مستمر، وهناك سياسات الترضية الدائمة عن طريق التواضع لهم وتطوير النظام السياسي بشكل متدرج، وهناك الاعتماد على امكانات المواطنين في الادارة على كافة المستويات. والاهم من ذلك هناك سياسات احتواء الازمات قبل تفاقمها ومنع وصول الامور الى نقطة اللارجعة، والتزام سياسات تعكس الرغبة في التواصل على اساس الشعور برغبة العوائل الحاكمة في التعايش مع هذه الشعوب وليس القطيعة معها. الا ان ما يجري في البحرين يناقض ذلك تماما حيث تمارس الحكومة سياسة الحسم الامني بشكل يعطي الانطباع بانها لم تعد تعلق امالا على امكان التعايش مع الشعب. فهي تتبع سياسة كسر العظام، بمعنى الرغبة في انهاء اي وجود او ارادة للشعب، الامر الذي لا يعكس حنكة سياسية بقدر ما هو غطرسة وشعور بالاستعلاء والغرور. ومن هنا فقد فشلت حكومة البحرين في الحصول على تعاطف احد حتى اصدقائها. صحيح ان هناك بعض التصريحات التي تصدر ما بين الحين والآخر من قبل بعض الحكومات يفهم منها تأييد لسياساتها غير ان الحماس لتلك التصريحات غير موجود لدى من يطلقها، بل ان اغلب تلك الدول تعبر عن استيائها من الطريقة التي تحاول حكومة البحرين بها حل الازمة.

منذ قرابة عام ادرك آل خليفة، بمساعدة المشورات الاجنبية، ان سياسة الصمت على ما يجري تجعلها في موقف ضعيف وان المطالب الشعبية الدستورية التي تطرح بشكل سلمي قد اثرت كثيرا على سمعتها وانه لم يعد بالامكان تجاهل تلك المطالب بعد ان اصبح الرأي العام الدولي يتعاطف مع المعارضة. فقررت الحكومة ان تتخلى عن سياسة الصمت السلبي، وقررت ان تسعى لقلب الطاولة على رأس المعارضة، فتبنت سياسة العنف لتحويل الازمة من سياسية الى امنية. ومنذ مطلع هذا العام اصبحت تتحدث عن انها تواجه تحديات امنية وليست سياسية وذلك بعد ان وجهت الاوضاع نحو التأزم وتبنت العنف خيارا اول لمواجهة المطالب الشعبية. ولكنها لم تنجح. صحيح ان بعض اعمال العنف قد وقعت ولكنها كانت طرفا مباشرا في ذلك، ولم يقتنع احد حتى الآن بان المشكلة في البحرين ذات طابع امني، وما يزال المراقبون والاعلاميون والدبلوماسيون مقتنعين بان لدى الشعب مطالب مشروعة وان الحكومة تسعى لتجاوز تلك المطالب بمقولات غير واقعية، وانها تختلق الاعذار والحجج لتبرير استمرار احكام الطوارىء المتمثلة في التطبيق المستمر لقانون امن الدولة. وحتى الآن فما تزال المعارضة تطرح عودة العمل بدستور البلاد المعلق منذ عشرين عاما كمخرج من الازمة المتفاقمة، وما تزال الحكومة تمارس ابشع السياسات الارهابية للتشويش على تلك المطالب. ولعل الجانب الاضعف في الموقف الحكومي عدم قدرتها على الرد المباشر على المطالب الشعبية. فالحديث عن الدستور اصبح يحرج الحكومة التي يفضل المتحدثون باسمها (رئيس الوزراء وولي العهد ووزيرا الخارجية والاعلام) عدم الخوض فيه مباشرة ويسعون باستمرار للحديث عن التخريب والارهاب. ويظن هؤلاء ان الحديث عن الارهاب سوف يوفر عليهم الاجابة على المطالب الاساسية، ولكنهم مخطئون في ذلك حيث ان هناك قناعة كاملة بان اعادة العمل بدستور البلاد هو المخرج من الازمة وانه لا مجال للعنف او الارهاب الوهمي الا في حال استمرار احكام الطوارىء. وكثيرا ما اشار المراقبون الى الوضع الكويتي. فعندما علق العمل بالدستور في العام ١٩٨٦ بدأت المشاكل الامنية واصبح هناك اعمال عنف ووضع متوتر لم ينته الا بالغزو العراقي للبلاد. ومنذ ان اعادت الحكومة العمل بالدستور قبل اربعة اعوام اختفت مظاهر العنف والتوتر من البلاد واصبحت الحكومة تحظى بشرعية دستورية تفتقدها حكومة البحرين.

وثمة جانب آخر للمشكلة في البحرين. ذلك ان الحكومة التي تواجه تحديا سياسيا واسعا في الداخل والتي اصبحت صورتها مكشوفة للعالم كنظام رجعي متخلف وقمعي لم تعد تفكر بمنهجية. ففي وجه المطالبة الشعبية بالاصلاحات اصبحت تكرس حالة الاستبداد بشكل غير معقول معتقدة ان الضغط الامني سوف يؤدي في النهاية الى انهاء المشكلة. كان البعض يتوقع ان تبادر الحكومة الى محاصرة المعارضة بتقديم بعض التنازلات الشكلية لنزع الفتيل من الازمة المتفاقمة. فمثلا كانت تستطيع ان تصرف جزءا كبيرا من انفاقها العسكري والامني في مجال تحسين الاوضاع المعيشية للمواطنين وتوفير وظائف للعاطلين عن العمل وتقليص العمالة الاجنبية والاهتمام بالقرى الأهلة بالسكان. وكانت تستطيع طرح مبادرات سياسية مثل تشكيل لجنة للاستماع الى المطالب الشعبية والنظر في امكان احتوائها في اطار مراجعة شاملة لنمط الحكم واساليب تطويره بشكل دستوري. كانت قادرة على القيام بمبادرات لتحسين سمعتها لدى الشعب باطلاق سراح السجناء السياسيين والسماح لعدد كبير من المنفيين بالعودة، كل ذلك لمنع تكرس الازمة. ولكنها لم تفعل شيئا من ذلك، بل عمدت لتكريس حالة التوتر بشكل استفزازي ادى الى تفاقم الاوضاع ولم يخففها. وبدلا من تحييد القطاعات السياسية قامت باعتقال عدد من الشخصيات المهمة مثل المحامي احمد الشملان وعبد الله فخرو وسعيد السبول واحمد منصور وغيرهم. وكانت تلك الاعتقالات كافية لافشال الخطة التي كانت تأمل ان تؤسس استراتيجيتها السياسية عليها، فلم تعد قادرة على حصر المعارضة بقطاع ديني او سياسي محدد بل اصبحت الاعتقالات تؤكد وحدة الشعب في معارضته الحكومة.

وقامت الحكومة مؤخرا بطرح مشاريع لا يمكن ان تؤدي الا الى تكريس الحالة السياسية المتوترة وزيادة حدة المعارضة ضدها. وجاء مشروع ما اسمته «المجلس الاعلى للشؤون الاسلامية» خطوة جديدة على طريق التأميم الشامل الذي سلكته الحكومة منذ الغاء الدستور وحل البرلمان. وبمحاولتها تأميم الفعاليات الدينية اضافت الكثير الى رصيد حركة المعارضة ضدها اذ اصبح العلماء الكبار الذين تميزت مواقف بعضهم بالحياد في الصراع السياسي القائم منحازين بشكل تلقائي ضدها، حيث ضموا أصواتهم الى اصوات بقية ابناء الشعب وقوى بذلك جانب المعارضة. وتتصور الحكومة ان زيادة التضييق على المواطنين وتقليص ما بقي من مجال للحريات الدينية سوف يصب لصالح مشروعها الاستبدادي، وهو منطق يتعارض مع المنطق السوي الذي يتطلب توسيع مجال الحريات في هذا العصر الذي تتحرك فيه الشعوب نحو الديمقراطية وتمقت فيه الاستبداد. ويؤكد المراقبون المحايدون ان خطوة الحكومة هذه سوف تكون لها انعكاسات كبيرة ضد الحكومة اكبر مما تتصور بكثير. فقد اوضحت انها غير مستعدة للاعتراف بضرورة الاصلاح فضلا عن تنفيذه، واكدت انها مستمرة في سياسات الاستبداد التي بدأتها في ٢٦ اغسطس ١٩٧٥.

يضاف الى ذلك تصريحات رئيس الوزراء بانه ليس لديه من شيء يقدمه للشعب المطالب بالمزيد من الحريات سوى مجلس الشورى الذي يتفق الجميع بمن فيهم اعضاؤه انه كيان ميت ليس به حياة. ومن الصعب للمشروع الذي ولد ميتا ان يحيا من جديد. ويعلم اعضاء مجلس الشورى انهم ليسوا سوى اوعية لاستقبال اوامر رئيس الوزراء وانهم لا يملكون حق المساءلة عندما يقدم اليهم اي مشروع. ويعترف «الشجعان» منهم بان وجودهم في مجلس الشورى انما هو لعدم تعريض مصالحهم الاقتصادية للخطر، حيث ان اغلبهم من التجار واصحاب المناصب الحكومية. ويعلم رئيس الوزراء ان الحركة الشعبية لن تتراجع عن مطالبها شعرة واحدة لان تلك المطالب تعتبر الحد الادنى في عالم اليوم. فقد كانت اقل مما كان الشعب يتطلع اليه عندما طرحت قبل ربع قرن، فهل يمكن ان يقبل الشعب باقل منها اليوم؟ ويبدو ان العائلة الحاكمة لم تعد قادرة على كبح جماح رئيس الوزراء وولي العهد اللذين يتسابقان لتحقيق مستويات اكبر من القمع وكأنهما يخوضان معركة الوجود. فكل هذه الاجراءات انما تكرس حالة التوتر ولا تفيد العائلة الحاكمة شيئا، وما يفيدها هو العودة الى الدستور الذي يوفر لها شرعية دستورية لا يستطيع احد مواجهتها. اما الآن فكل خطوة يفرضها رئيس الوزراء فهي محل تساؤل ليس من قبل المعارضة التي لا ترى نفسها معنية بشيء سوى عودة العمل بالدستور بل من اصدقاء آل خليفة انفسهم. هؤلاء الاصدقاء بدأوا يشككون في تلك الصداقة كلما تناهى الى اسماعهم شيء من الأخبار حول ما يجري في البحرين. فهؤلاء لا يصدقون ان اطفالا ونساء اصبحوا رهن الاعتقال او ان انتهاكات الاعراض تتم بموافقة الامير ورئيس الوزراء او ان بعض الاطفال يتعرضون للتحرش الجنسي بمعرفة آل خليفة بل وبممارسة بعضهم. لقد اصبح هناك شك كبير في امكان الاستمرار في دعم آل خليفة حتى بين اصدقائهم الخليجيين. ويكفي الاشارة الى ان الامريكيين والبريطانيين وهم الاكثر دعما لحكومة آل خليفة لاسباب لا يجهلها احد اصبحوا غير قادرين على التصريح العلني بمواقفهم الداعمة ويتلكأون في الرد على اي استفسار حول انتهاكات حقوق الانسان في البحرين.

لقد تداعى الوضع بشكل مخيف في هذه الجزيرة الخليجية الصغيرة، ولم يعد الامر محصورا بها بل اصبحت هناك مخاطر من انتشار الازمة الى المناطق المحيطة. ففي السعودية اصبح هناك توتر متصاعد، وهو توتر ليس محصورا بمنطقة واحدة فقط كما كان في الثمانينات بل هو منتشر في مناطق عديدة. وجاءت الانباء مؤخرا عن توتر الوضع في المنطقة الشرقية بعد هدوء دام ثلاثة اعوام، الامر الذي يلقي بظلال من الشك على الحكمة من السكوت على ما يجري في البحرين. وليس مستبعدا ان تمتد ازمة البحرين الى بلدان خليجية اخرى بسبب التداخل في المصالح والعلاقات بين شعوب المنطقة. وهناك الآن عدد غير قليل من اللاجئين البحرينيين في عدد من بلدان الخليج التي بدأ بعضها في التحرش بهم بشكل قد يؤدي الى ردود فعل سلبية. كما ان انكشاف الوضع البحريني على حقيقته في المحافل الدولية كما حدث الشهر الماضي في جنيف يسلط الاضواء على الاوضاع الخليجية بشكل عام، الامر الذي يجعل المنطقة كلها تحت المجهر الدولي. كل ذلك بسبب عناد خليفة بن سلمان الذي يريد ان يجر المنطقة كلها معه الى الهاوية. ان شعب البحرين حريص على امن المنطقة واستقرارها، ويدعو بقية حكومات المنطقة وشعوبها للوقوف معه لكي يستطيع الخروج من ازمته قبل ان تنفجر المنطقة كلها بشكل غير معروف العواقب.

يوميات الانتفاضة في شهر ابريل ١٩٩٦

١ ابريل

● تحل اليوم الذكرى الاولى لما سمي وقتها بـ «السبت الاسود» وهو اليوم الذي فرضت فيه الاقامة الجبرية على الشيخ عبد الامير الجمري العام الماضي. واستشهد في تلك الحادثة شخصان هما محمد علي عبد الرزاق ومحمد جعفر عطية، وقطعت رجل محمد صادق العرب. وكان ذلك اليوم مدخلا لمرحلة جديدة اتسمت بالعنف والوحشية المطلقة من قبل حكومة آل خليفة. فبعد اسبوعين من فرض الاقامة على الشيخ الجمري اعتقل لمدة ستة شهور تفاوض خلالها مع الحكومة وتوصل الطرفان الى اتفاق لم تلتزم به الحكومة وادخلت البلاد في هذا الوضع المتداعي. وفي ذلك اليوم اعتقلت الحكومة مئات المواطنين واعتقلت للمرة الاولى عددا من النساء من بينهن السيدتان زهرة سلمان هلال ونازي كريمي المعتقلتان حاليا. ويتوقع خروج مسيرات في بعض المناطق في وقتل لاحق من هذا اليوم لاحياء تلك الذكرى الاليمة.

● من جهة اخرى رفض الاتحاد البرلماني الدولي طلب البحرين الانضمام اليه. وكانت الحكومة قد تقدمت مؤخرا بهذا الطلب كوسيلة لمواجهة اعلام المعارضة ومن اجل ان يصبح مجلس الشورى المعين مقبولا على الصعيد الدولي ويعامل معاملة المجالس البرلمانية الدولية. ولكن رئيس الاتحاد رفض الطلب مباشرة واصدر الاتحاد قرارا يمنع بموجبه قبول عضوية اية دولة جمدت دساتيرها وبرلماناتها وانشأت مجالس تمثيلية بصيغ اخرى غير دستورية. وبهذا فقد حصلت حكومة البحرين على صفعة اخرى قوية من هذه المنظمة الدولية، ولم تعد قادرة على اخفاء حقيقة معاداتها للديمقراطية والدستور.

● هذا وقد استمرت المسيرات والمواجهات في مناطق عديدة من البلاد. ففي مساء السبت الماضي خرجت مسيرة كبيرة في منطقة سترة شارك فيها الرجال والنساء وطافت في شوارع المنطقة قبل ان تعتدي عليها قوات الشغب الاجنبية. وفي المنطقة الشرقية لمدينة عيسى خرجت مسيرة مماثلة رفع المشاركون فيها المطالب الشعبية العادلة وهم يهتفون بالحرية لهذا الشعب. واعتدت قوات الشغب لهذه المسيرة السلمية واعتقلت عددا من المشاركين فيها مستعملة الرصاص الحي. وقامت قوات الشغب وعناصر الامن بعدوان كبير على منطقة ابوقوة مساء السبت ايضا وقامت بعملية تخريب واسعة للمنازل واعتدت على المواطنين واعتقلت عددا منهم. واعتدت قوات الشغب مساء الجمعة الماضية على منزل الشاب سامي بوحمد الذي كانت سلطات الامن تبحث عنه منذ فترة لمشاركته في المسيرات الشعبية السلمية. وكانت قد اخذت جميع اخوته واباه كرهينة لكي يسلم نفسه ولم تفلح خطتها تلك. هذا وقد اصيب عدة اطفال في منطة سترة بالرصاص المطاطي عرف من بينهم طفلان هما محمد رضا عبد الحسين ، ١١، وحسن مكي، ١١.

● واستمرت الاعتقالات في جميع مناطق البلاد بدون توقف. فقد اعتقلت سبع نساء من منطقة الشاخورة هن زينب سعيد، ١٩، نادية عيسى علي حسن، ١٦، سكينة عبد علي، ٢٤، آمنة عيسى، ٢٠، أنيسة عيسى، ٢٣، رقية عيسى، ٢١ ومنى أم قاسم، ٣٠. واعتقلت ثلاثون امراة من مناطق مختلفة عرف من بينهن خديجة احمد علي، ١٦، نجاح سعيد سبت مع اخواتها كلثوم ورقية ومهدية، وشهريان علي ناصر، ٥٥، سوسن علي سلمان، ٢٠، خاتون سعيد، ١٦، واختها رباب، ١٩، فاطمة السيد جعفر، ١٩ واختها معصومة، ١٥، زينب السيد فلاح، ١٦، كلثوم السيد عدنان، ١٦، خلود جواد علي، ١٦ ورضية احمد علي، ٤٠ واعتقلت ثلاث طالبات بمدرسة مدينة حمد وهن زينب السيد ابراهيم، ١٦، من بني جمرة، وصفية علي يوسف علي درويش، ١١، وامل علي حسن عباس، ١١، وكلتاهما من كرزكان.

● واعتقل ضياء الشيخ من منطقة النعيم. واصيب في ٢٦ مارس الشاب حسن غانم محمد غانم، ١٦، اصابة بليغة برصاصة من قوات الشغب وهو تحت العناية المركزة بالمستشفى العسكري. واعتقل ذلك اليوم كل من علي جعفر راشد العرادي، ١٩، حسن غانم محمد غانم، ٢٠، واخويه حسين، ١٥ ومحسن، ١٤، عمار محمد عيسى، ١٤، محمد عبد الحسين البحراني، ٢٠، حسين جاسم رضي، ٢١، بدر علي رضي، ١٧ وعباس ميرزا، ١٥. وفي ٢٩ مارس اعتقل الشاب حسن الجزيري من منزله في مدينة حمد. وفي اليوم نفسه اعتقل الساعة الثالثة صباحا للمرة الثانية المهندس حسن ابراهيم مطر، ٢٦ عاما، واخوه الدكتور عيسى ابراهيم مطر، ٢٤ عاما وهما من منطقة الديه. واعتقل من منطقة مقابا عدد من الشباب عرف من بينهم عبد الله احمد كاظم، كاظم احمد، سعيد ابراهيم سهوان، عبد النبي عيد، ابراهيم عيد، علوي عيسى وجلال عيسى.

هذا وسوف يمثل في ٧ ابريل ثلاثة مواطنين امام محكمة امن الدولة وهم حسين الماحوزي وابراهيم البرباري وعبد الامير جعفر بتهمة المشاركة في المسيرات الشعبية.

٢ ابريل

● خرجت مسيرات عديدة يوم أمس في الذكرى الاولى ليوم «السبت الاسود» في الاول من ابريل العام الماضي. ففي ذلك اليوم سقط شهيدان في بني جمرة عندما حاولت قوات الشغب فرض الحصار على منزل الشيخ الجمري في منطقة بني جمرة. ففي الساعة الرابعة والنصف من مساء أمس خرجت مسيرة كبيرة في منطقة بني جمرة شارك فيها العشرات من المواطنين رفعوا هتافات تطالب باعادة العمل بدستور البلاد واطلاق سراح السجناء ووقف محاكم امن الدولة وارجاع المبعدين. واطلقت بالونات كثيرة في الهواء كتبت عليها الشعارات الوطنية، ورفعت صور الشهداء والعلماء والمعتقلين. وقامت قوات الشغب بالاعتداء على المسيرة بالغازات الخانقة والمسيلة للدموع والرصاص المطاطي. وحدثت مواجهات بين المواطنين وقوات الشغب الامر الذي ادى الى جرح عدد من المواطنين. واعتقل عدد من المتظاهرين عرف من بينهم حبيب صباح طاهر، ٢١ عاما، من بني جمرة. وخرجت بعد صلاة المغرب مسيرة حاشدة في منطقة الدراز وتعرضت لاعتداء قوات الشغب الاجنبية بدون رحمة. واعتقل على الاقل ١٢ شخصا من تلك المسيرة. وشهدت مناطق باربار والديه مسيرات مشابهة. وفي مساء يوم الاحد الماضي خرجت مسيرة كبيرة في منطقة بني جمرة عشية الذكرى الحزينة. هذا وما تزال البنت الشابة زينب السيد ابراهيم السيد عدنان الطالبة بمدرسة مدينة حمد رهن الاعتقال بعد أن أخذت من المدرسة الاسبوع الماضي، شأنها شأن بقية المعتقلات اللاتي لم يسمع عنهن شيء منذ اعتقالهن قبل خمسة اسابيع.

● وعرف من بين المعتقلين في مسيرات منطقة النويدرات الاسبوع الماضي كل من عباس علي حسن، ٢١، وحبيب الصميخ، ٢٢. وما يزال هذان الشابان في المستشفى الدولي بسبب اصاباتهما البليغة. وعرف من بين معتقلي منطقة الدراز الاسبوع الماضي كل من علي ميرزا، ٢٨، وبشير مهدي، ١٨، وحميد جعفر اسماعيل، ٢٢، وحسين علي صالح، ٣٥. وعرف من بين معتقلي منطقة النويدرات كل من عبد الجليل منصور مال الله، ٢٨، محمد منصور مال الله، ٢٤، مكي منصور مال الله، ٢٢، حسن ماجد، ٢٠، عباس ماجد، ١٧، حسن مكي ابوغنوم، ٢٥، صالح موسى، ٤٧، فتحي رمضان، ١٦، محمود ابراهيم خاتم، ١٧، خليل ابراهيم خاتم، ١٣. وما تزال منطقة النويدرات محاصرة ويتم تفتيش الداخل اليها والخارج منها.

٣ ابريل

● خرجت صباح امس مسيرة سلمية في منطقة كرزكان (جنوبي البلاد) شارك فيها رجال ونساء طالبوا باعادة العمل بدستور البلاد واطلاق سراح السجناء السياسيين والسماح بعودة المنفيين. وحصلت مواجهات شديدة بعد ان اعتدت قوات الشغب على المسيرة مستعملة الغازات الخانقة والمسيلة للدموع والرصاص المطاطي.

● واستمرارا للمحاكمات الظالمة اصدرت محكمة امن الدولة يوم امس حكما بالسجن سبع سنوات بحق الشاب اسكندر احمد سلمان العبدي، ٢٢ عاما، وخمس سنوات بحق الشاب حسين علي احمد الستراوي، ١٩ عاما. وفرضت المحكمة غرامة على كل منهما قدرها ١٦ الف دينار بحريني (٤٥ الف دولار). وجرت المحاكمة الصورية في قاعدة خفر السواحل بالمحرق وكانت محاطة بسرية تامة وحراسة مشددة. وتجري هذه المحاكمات المرفوضة دوليا بعد قرار اميري بتحويل كل القضايا المرتبطة بالحركة الدستورية الى محكمة امن الدولة السيئة الصيت. وتعكس هذه الاحكام اصرار الحكومة على استلاب الاموال من ابناء الشعب مستغلة الاحكام البوليسية التي تفرضها على البلاد.

● واعتقل يوم امس (٢ ابريل) من منطقة عراد كل من حسن عيسى السبع، ٢٨ عاما، وعلي رضي محمد، ٣٨ عاما، وحسن عبد الله عيسى، ١٦ عاما. ومن بني جمرة اعتقل كل من كميل جعفر علي احمد فتيل، ١٥ عاما، ومحمد يحيي محمد، ١٦ عاما. ومن منطقة الدراز اعتقل في ٣١ مارس كل من حسن عبد الواحد عبد الشهيد، موسى جعفر المدني، احمد سلمان المدني، احمد عبد علي المدني، محمد عبد الله الياسر، فاضل علي سلمان، سامي محمد حبيب، ازهر السيد عيسى، سامي الجمري ومحمود عبد الواحد. واعتقل في ٢٦ مارس من المنطقة نفسها كل من فاضل السيد عباس، رياض عبد الله، شبر مهدي قاسم، علي مهدي قاسم وتوفيق مهدي قاسم، صادق كاظم، وحسن السيد فاخر. واعتقل من منطقة المرخ كل من السيد جلال السيد عبد الامير السيد قاسم، ١٤ عاما، في ٣١ مارس والسيد حسن السيد احمد في ٢٦ مارس.

● واستدعت سلطات الامن والد الشهيد محمد جعفر يوسف عطية واخ الشهيد محمد علي عبد الرزاق وهددتهما بافسي العقوبة ان هما اقاما مجلس فاتحة على فقيديهما بمناسبة مرور عام على استشهادهما الذي كان في الاول من ابريل من العام الماضي.

● هذا وقد لقي المؤتمر الصحافي الذي نظمته اللجنة البرلمانية لحقوق الانسان بمجلس اللوردات البريطاني يوم أمس اصداء واسعة. فقد تناقلته وكالات الانباء والصحف البريطانية. وتميزت تغطية جريدة «التايمز» للمؤتمر بنوعية خاصة، وكانت تغطية جريدة «الفاردين» جيدة كذلك. وحظي تقرير اللجنة البرلمانية لحقوق الانسان حول انتهاكات حقوق الانسان في البحرين باهمية خاصة حيث اصيب الاعلاميون بالدهشة لما يحتويه من حقائق لم يكونوا يتصورون حدوثها في هذا البلد الذي طالما تشدق مسؤولوه بانفتاحهم. وحظيت قضية اعتقال النساء على وجه التحديد باهتمام بالغ.

٦ ابريل

● حدثت مواجهات شديدة يوم أمس بين المتظاهرين وقوات الشغب في منطقة سترة بعد ان رفع المواطنون هتافات تطالب بعودة الدستور واطلاق سراح المعتقلين واعادة المنفيين والغاء محاكم امن الدولة السيئة الصيت. وقد جرح العديد من المواطنين بادوات القمع الحكومية واعتقل عدد منهم، وما يزال الوضع متوترا في المنطقة بعد اعتداءات كثيرة تعرضت لها المنازل والحرمات في الاسابيع الاخيرة. وكان الامير قد اصدر اوامر اميرية بتفعيل محاكم امن الدولة كمحاولة اخرى لمواجهة الحركة الدستورية المتصاعدة. وتتم هذه المحاكمات الظالمة بشكل يومي واصبحت مثار اشمئزاز في الداخل والخارج، بعد ان اظهرت للعالم هشاشة النظام الخليفي وبعده عن القيم والاخلاق والقوانين.

● وفي الاجتماعات التي عقدتها المعارضة في الخارج مع محامين وقضاة دوليين في جنيف وباريس ولندن وواشنطن ومع المنظمات الحقوقية الدولية كانت محاكم امن الدولة محل تندر وتعليقات ساخرة من هذه الاوساط بشكل يدفع الى التفكير في مدى حكمة آل خليفة في اصرارهم على الاستمرار في طريق لا يوفر لهم الا المزيد من الشجب والاستنكار. وحتى اصدقائهم لم يستطيعوا الدفاع عن هذه المحاكمات التي تفتقر الى ادنى مقومات العدالة.

● اما في الداخل فقد اصبحت مداولات هذه المحاكم موضعا للتندر والاستهزاء المستمر في الاوساط الشعبية. فالقاضي الخليفي المحاط بالشرطة وقوات الامن مطلوب منه شيء واحد وهو قراء قصاصات ورقية جاءت اليه من «السلطات العليا» مكتوب عليها اسم «المتهم» والحكم الصادر بحقه. وليس هناك مجال للاستئناف او الترافع، حيث تنتهي «المحاكمة» في بضع دقائق وعلى عاتق المتهم الالتزام بتنفيذ اوامر القاضي الخليفي. وكثيرا ما حدث ان اصدر القاضي بحق المتهم الذي شارك مثلا في مسيرة سلمية او كتب شعارا على الجدار يطالب بعودة الدستور، حكما بالسجن يفوق الفترة التي قضاها المتهم في الاعتقال، ومبلغ اكثر مما دفعه اهله قبل المحاكمة. وفي هذه الاحوال فقد يتراجع القاضي عن الاصرار على السجن ولكنه لا يتنازل عن المبلغ المفروض حتى لو كان اهل المتهم قد دفعوا اضعافه سلفا. وكثيرا ما فرض القاضي مبالغ كبيرة على المتهم وطالب اهله بدفعها. ولكن الاهل الذين لا يملكون ما يسد حاجتهم يردون على القاضي قائلين: ليقض ابننا فترة سجن اضافية تعادل المبلغ المطلوب، فليس لدينا ما تطلب من مال. وقد جمعت الحكومة اموالا طائلة من هذه العقوبات التي يسميها البعض «ضرائب» استبدلت ما كان مفروضا من ضرائب على البحارنة في الربع الاول من هذا القرن، وكانت تسمى وقتها ضريبة «الرقابية» وهي كلمة شعبية مشتقة من «رقبة».

● وعلى صعيد اخر يتعمق الشعور بالاستفزاز والاهانة بعد ان اعتدى جهاز الامن على اعراض المواطنين وشرفهم. وجاءت جريمة تعرية طالبات المدارس الاسبوع الماضي لتحرك الشعور الشعبي بضرورة الاقتصاص من الذين ارتكبوا تلك الجريمة. وقد طالب المواطنون في منشورات عديدة وزعت في انحاء البلاد الحكومة بتقديم المسؤولين عنها الى المحاكمة لكي لا تتكرر. وكان عدد من طالبات منطقة كرانة وابوصيبع قد اعتقلن واخذن الى مركز الاحداث بمدينة عيسى. وهناك قامت الشرطة النسائية بتعريتهن تماما والتحرش بهن بشكل يخدش الحياء. وبعد اطلاق سراحهن انتشر الخبر واصبح هناك غليان شعبي يخشى ان يتحول الى محاولات للاقتصاص من المجرمات اللاتي ارتكبن تلك الفاحشة. وقد صبر المواطنون على الكثير من الارهاب والقمع والظلم ولكن عندما تكون المسألة متعلقة بالعرض والشرف يصبح الموضوع من نوع آخر في مجتمع خليجي محافظ مثل مجتمع البحرين. وتسعى المعارضة لتهدئة الوضع ولكن الحكومة سوف تكون مخطئة تماما ان هي اعتقدت ان بامكانها ممارسة كل ما تريد حتى لو كان ذلك منافيا لاخلاق البلاد وعاداتها. وهناك مطالبة شعبية بالتعجيل بتقديم الشرطيات المسؤولات عن هذا العمل المنافي للاخلاق الى المحاكمة لردعهن عن ارتكاب اعمال مماثلة في المستقبل. وهناك اهتمام دولي بالنساء المعتقلات اللاتي لم يعرف عنهن شيء منذ اعتقالهن في ٢٩ فبراير الماضي. وفي منطقة الخليج فقد

يوميات الانتفاضة في شهر ابريل ١٩٩٦

اصبحت قضية اعتقال النساء منعطفا في الشعور الشعبي تجاه حكومة البحرين حيث ادرك الكثيرون انهم امام نظام يحكم بدون اخلاق او قيم في منطقة محافظة وتتميز معاملة النساء فيها بخصوصية كبيرة.

٧ ابريل

● استمرت محاكمات امن الدولة البحرينية السيئة الصيت في تحد واضح للرأي العام الدولي المطالب بالغائها. واصدرت في ٣ ابريل احكاما بالسجن خمسة اعوام بحق كل من فاضل عبد الحسين ثابت ٣٠ عاما، وعبد النبي عبد العزيز الادرج، ٢٣ عاما، وثلاثة اعوام بحق كل من عبد الرضا عبد الحسين عيسى، ٢٢ عاما، ومحمد سلمان احمد ثابت، ١٨ عاما، وفاضل عبد الرسول رضي معتوق، ٢٠ عاما، وتيسير محمد محسن العليوات، ١٩ عاما. وفرضت المحكمة ضريبة على كل منهم قدرها ١٦ الف دينار (٤٢ الف دولار). وعقدت جلسة المحكمة مرة واحدة اصدر فيها القاضي الخليفي حكمه الذي قرأه من ورقة كتب عليها اسم كل متهم والحكم عليه. وليس للمتهمين حق الاستئناف. وهكذا يتكشف ابناء البحرين في الزنزانات الخليفية التي لا تصلح حتى للبهائم. وعلق مسؤول بحركة احرار البحرين على ذلك بقوله: «لم تعهد منطقة الخليج نظام حكم كنظام ال خليفة الذين يعتقدون ان بامكانهم فرض ما يشاؤون من احكام بدون الخشية من رادع. اننا نطالب بايقاف هذه المحاكمات الظالمة فورا».

● وفي رده على الانتقادات الدولية لمحاكم امن الدولة قال وزير الاعلام، محمد المطوع، ان قضاء البحرين هيئةمستقلة وليس لاحد سلطة على احكامها. واستقلال القضاء الذي يتحدث عنه الوزير يتمثل في القضاة الخليفيين الذين يترأسون تلك المحاكم، وفي حقيقة ان القضاة جميعا يعينهم رئيس الوزراء. كما ان وزير العدل الذي تقع المحاكم تحت سلطته هو الشيخ عبد الله بن خالد الخليفة. الا يدل ذلك كله على استقلال القضاء؟

● هذا وقد استمرت الاعتقالات في جميع مناطق البحرين. فقد اعتقل في ٥ ابريل عدد من ابناء منطقة الدراز عرف منهم كل من جواد نصر احمد القلاف، ١٨ عاما، وسامي فردان، ١٨ عاما. واعتقل من منطقة عراد في ٣ ابريل كل من عباس ميرزا علي، ١٦، حسين علي رضي، ١٦، عيسى علي رضي، ١٤، انور محمد احمد الصغير، ١٩، انور صالح ابراهيم صالح، ٢٣، عبد الحكيم جعفر السبع، ٢٥، ابراهيم جعفر الجبل، ١٧، احمد علي محمد المطوع، ١٩، عبد الزهراء محمد يوسف، ٢٤، اسحاق عبد الهادي المطوع، ١٩، عبد الشهيد احمد النجار، ٢٣، عبد الشهيد عباس المرخي، ٢١، عبد العزيز عبد الحسين راشد، ٢١، علي عيسى محمد السبع، ٢٧ وحسن علي حسن فولاذ، ٢٢. واعتقل عدد كبير من المواطنين من مناطق كرباباد وكرزكان لم ترد اسماؤهم بعد. هذا في الوقت الذي استمرت فيه المواجهات بين المواطنين وقوات الشغب في عدد من المناطق مثل سترة والديه والدراز وبني جمرة وكرزكان.

● هذا وقد قامت الهيئة البلدية بطلاء الجدران التي تطل على الشوارع الرئيسية لمحو آثار الشعارات المكتوبة عليها. وما كاد العمل من الطلاء ينتهي حتى امتلأت الجدران مجددا بالشعارات المطالبة بالدستور واطلاق سراح السجناء. وكتب البعض عبارات من نوع: «نشكر الحكومة على هذه الخدمة اذ لم يكن هناك مكان للكتابة».

● وقال مصدر في البحرين انه سمع في الساعات الاولى من صباح اليوم دوي انفجار في فندق «شيراتون» بالعاصمة لم تعرف تفاصيله بعد. واكد د بلوماسيون وقوع الانفجار الذي لم تتضح الجهة التي قامت به. واذا كان الخبر صحيحا فانه يدعو للقلق الكبير ازاء انزلاق الاوضاع في البلاد نحو العنف. والمعارضة التي تشجب اعمال العنف ايا كان مصدرها تحمل الحكومة مسؤولية دفع البلاد في هذا الاتجاه الخطير الذي لن يؤدي الا الى تعقيد الامور، وتعرب عن املها في استمرار التعبير السلمي عن المطالب. وتجدر الاشارة الى ان جهاز الامن، بامر مباشر من ايان هندرسون، قام باعمال مخلة بالعرض والشرف عندما امر بتعرية اكثر من ٣٥ طالبة على ايدي الشرطة النسائية الشهر الماضي، الامر الذي كرس الشعور بالغضب عن ذلك العمل المشين. وهناك قلق يتصاعد يوميا تجاه النساء المعتقلات اللاتي لم يسمع عنهن شيء منذ اعتقالهن في ٢٩ فبراير الماضي.

● هذا وقد اتخذت الحكومة السعودية خطوة تتنافى مع موقعها في ادارة شؤون الحرمين الشريفين وذلك بارجاع عدد من الحجاج البحرينيين من مطاراتها الاسبوع الماضي. فقد منعت العلامة الكبير السيد عبد الله الغريفي الذي توجه من دمشق الى المدينة المنورة لاداء فريضة الحج. وبعد توقيفه ٢٤ ساعة منع من دخول الاراضي السعودية وارجع الى دمشق. ويبرر المسؤولون السعوديون ذلك بانه «لاسباب امنية». ومنع عدد من المواطنين البحرينيين الذي قدموا من البحرين لاداء فريضة الحج من دخول الاراضي السعودية بالحجة نفسها. وكان السيد الغريفي، وهو عالم ومفكر كبير، يعيش في دبي ما بين ١٩٧٥ و ١٩٨٩ عندما قامت حكومة دبي بتسليمه الى حكومة البحرين التي رفضت استلامه وابعدته بعد توقيفه اسبوعا في المطار الى دمشق. وبعد تحرير الكويت توجه اليها بدعوة من اهاليها. وبقي هناك ما بين مايو ١٩٩١ ويونية ١٩٩٢ حيث ذهب لاداء فريضة الحج مع احدى البعثات الكويتية. وبعد رجوعه من الحج منع من دخول الكويت واعيد الى السعودية التي بقي فيها حتى اكتوبر من ذلك العام. وقامت الحكومة السعودية بتسليمه الى حكومة البحرين عن طريق الجسر. ولكن الحكومة البحرينية قامت بترحيله في غضون ٢٤ ساعة مرة اخرى الى دمشق التي ذهب منها لاداء فريضة الحج الاسبوع الماضي. واعيد اليها من السعودية بعد ٢٤ ساعة من مغادرتها. ترى كم حكومة في العالم تفعل بمواطنيها ما تفعله حكومة البحرين ازاء شعبها؟

٩ ابريل

● استمرارا في سياسة اصدار الاحكام القاسية ضد شعب البحرين، اصدرت محكمة امن الدولة حكما بالسجن بحق فتاتين هما صفية يونس علي درويش الطالبة بمدرسة مدينة حمد الثانوية ونوال علي عبادي الطالبة بمدرسة سار الثانوية، وكلاهما من منطقة كرزكان. وصدر حكم المحكمة بسجن الاولى ستة شهور والثانية سنة واحدة في جلسة واحدة لم تستغرق الا بضع دقائق قرأ القاضي الخليفي فيها الحكم الصادر عن «جهات عليا». هذا وما تزال حادثة الاعتداء على عرض فتيات المدارس قبل اسبوعين تتفاعل شعبيا وقد تؤدي الى تصعيد خطير بسبب شعور المواطنين بان الحكومة ترفض التحقيق في حادثة تصوير اكثر من ثلاثين طالبة بالفيديو بعد اجبارهن على خلع ملابسهن في احد مراكز التعذيب. وتعتبر هذه الحادثة مرتبطة بالعرض والشرف الامر الذي يقتضي من الحكومة فتح تحقيق مستقل فيها وتقديم المسؤولين عن الجريمة الى المحاكمة العادلة في اسرع وقت. ويتوقع الكثيرون تدهور اوضاع المدارس بسبب هذه الانتهاكات الصارخة للكرامة والعرض. كما ان وصول الوضع الى هذا المستوى سوف تكون له انعكاسات سلبية كثيرة حتى في اوساط الحكومة نفسها.

● وقد استمرت الاعتقالات في مناطق عديدة في الايام القليلة الماضية. وعرف من بين المعتقلين في ٢ ابريل من منطقة كرزكان كل من علي صلاح عاشور، ١٧، السيد شبر السيد مكي العلوي، ١٢، حسن سعيد احمد عيد، ١٤، باقر معراج الشاخوري،١٤، محمد عبد الكريم خاتم، ١٤. واعتقلت في ٦ ابريل زينب عبد الحسين خاتم، ١٨، وهي طالبة بالمدرسة الدائرية بمدينة حمد.

● وفي مساء الاحد الماضي اعتدت قوات الشغب الاجنبية على ثلاثة من ابرز المساجد بمنطقة بني جمرة وهي مسجد الخضر، ومسجد زين العابدين ومسجد الشيخ فرج، وهتكت حرمتها بشكل غير معقول، وكسرت ابوابها ونوافذها وخربت ما بها من مكبرات صوت ورفوف، ورشت حيطانها باللون الاسود، وكتبت عليها عبارات لا تليق بالمسجد. وبعد ذلك مزق افرادها نسخ القران الكريم ورموا بها في فناء المسجد. ولم يكن هناك ما يدعو لذلك، خصوصا وان الوقت لم يكن وقت صلاة او تجمع. ويبدو ان الحكومة تريد ان تنتقم من المساجد وتعاقبها بسبب انطلاق الانتفاضة في بداية الامر منها.

● هذا وتقوم قوات الامن والشغب هذه الايام باساليب لاشغال المواطنين القضية الاساسية، وذلك بافتعال اعمال حرق وتخريب متعمد والقاء مسؤوليتها على المعارضة. وقد اصبح هذا الامر مكشوفا. يقول احد المواطنين: «رأيت في ٣ ابريل رجال الشغب وهم يضعون حاويات مملوءة بالبترول ويشعلون بها الاطارات وهم يرتدون لباسا مثل لباس الشباب المتظاهرين وعليهم اللثام، الا اننا نعرفهم ونتحاشى الاتجرار الى خططهم». وقال آخر: «في مساء السبت الماضي رأيت رجال الشغب وهم ينزلون من سيارات «الجيب» مرتدين ثياب النساء واسلحتهم تحت العباءة، لكي يخدعوا المتظاهرين ويستدرجوهم الى الشوارع، الا ان المواطنين اصبحوا اكثر وعيا بتلك الخطط حيث اصبحوا يقررون متى واين تنطلق المسيرات السلمية».

● وفي الآونة الاخيرة اصبحت جهاز الامن يخير المعتقل بين تمديد فترة اعتقاله او الافراج عنه بشرط مغادرة البحرين على وجه السرعة. كما ان من يذهب الى وزارة العمل باحثا عن عمل يقال له انه لا توجد في البحرين وظائف واذا اردت ان تعمل فاننا سوف نرسلك الى الامارات او السعودية. وهذه من الاساليب التي تتبعها الحكومة للتخلص من الشباب.

● وعلى صعيد آخر يتوقع الاعلان قريبا عن انشاء مجلس اعلى للشؤون الاسلامية يلحق بوزارة العدل والشؤون الاسلامية وتكون مهمته تاميم كل الانشطة والفعاليات الدينية في البلاد. ويتوقع صدور مرسوم اميري بهذا الامر قريبا بعد اقرار نظامه المقترح والمكون من اثنتي عشرة مادة تحدد تشكيلته وعضويته. ويتوقع ان يضم اربعة من «العلماء» في الشريعة الاسلامية واربعة اعضاء بحكم وظائفهم وهم رئيس محكمة الاستئناف العليا الشرعية (الدائرة السنية) ورئيس محكمة الاستئناف العليا الشرعية (الدائرة الجعفرية) ورئيس مجلس الاوقاف السنية ورئيس مجلس الاوقاف الجعفرية. ويعتبر انشاء هذا المجلس خطوة اخرى على طريق تاميم النشاطات الاجتماعية والسياسية، الامر الذي ستكون له تبعات كبيرة خصوصا وان احدا من المواطنين لن يرضى بمثل هذه القوانين التي تكرس حالة التسلط والاستبداد ومصادرة الحريات. وتسعى الحكومة من وراء هذه الترتيبات الى مصادرة المطلب الجوهري للحركة الشعبية وهو عودة الحياة الدستورية والبرلمانية الى البلاد.

١١ ابريل

● عبر المحامون البحرينيون عن انزعاجهم من المحاكمات السرية التي تجري حاليا في محكمة امن الدولة السيئة الصيت، خصوصا وانهم غير قادرين على القيام بدورهم كمحامين بسبب منعهم من الاطلاع على لوائح الاتهام قبل وقت كاف من المحاكمات، ولا يسمح لهم بالاتصال بالمتهمين بشكل خاص كما تقتضيه اصول العدالة. كما ان الحكومة لم تعد تعطي مجالا للترافع ضد الاتهامات ويكتفي القضاة بقراءة اسم المتهم والحكم الصادر بحقه وهو حكم معد سلفا. وقال احد المحامين: «لقد عطلت الممارسة القضائية منذ فترة ولم يعد لنا مجال للقيام بدورنا لان هناك حكما عسكريا يمنع تفعيل القانون». ويخشى المحامون من اصدار هذه المحكمة احكاما بالاعدام ضد المواطنين بتهم ملفقة، خصوصا من تتهمهم، زورا، بالتورط في حادثة مطعم سترة التي فقد فيها سبعة من البنغلاديشيين حياتهم. وتتهم المعارضة الحكومة بافتعال هذه الجريمة لتبرير اعدام المواطنين في محاولة يائسة لادخال الخوف في نفوس ابناء الشعب.

● وعلى صعيد آخر استمر صدور الاحكام العشوائية ضد المواطنين بشكل متسارع استجابة للامر الاميري بذلك. وفي ١٩٩٦/٤/٦ اصدرت المحكمة حكما بالسجن ثلاث سنوات بحق كل من علي يوسف حسن ومحمد جعفر منصور بسبب مشاركتهما في المسيرات الشعبية المطالبة بعودة العمل بدستور البلاد المعلق منذ عشرين عاما. وفي ٩ ابريل اعتقلت طالبتان بمدرسة سار الثانوية هما أحلام عبد العزيز سلمان الهندي، ١٦، من منطقة توبلي وزينب عبد الحسين الخاتم، ١٧، من منطقة كرزكان. واعتقل في ٨ ابريل كل من زهير جواد العلقم، ٢٧، وياسر عمران، ٢٠، وجلال، ١٩. وجاءت هذه الاعتقالات في اثر مسيرة سلمية خرجت في وسط العاصمة، المنامة، مساء الاحد الماضي شارك فيها عدد كبير من المواطنين ورفعوا شعارات تطالب بعودة العمل بدستور البلاد واطلاق سراح السجناء السياسيين والسماح بعودة المنفيين. وطافت المسيرة بالقرب من مأتم زير قبل ان تعتدي عليها قوات الشغب بالغازات المسيلة للدموع والخانقة والرصاص المطاطي. وكان هناك عدد من الاجانب الذين وقفوا على جانبي الطريق يتفرجون على المسيرة وهم يشعرون بالاطمئنان لعلمهم ان شعب البحرين متحضر في اساليبه، ولم يشعروا بالقلق الا بعد ان اعتدت قوات الشغب بوحشية متناهية لتفريق المسيرة السلمية.

● هذا وقد استقبل قرار تشكيل مجلس اعلى للشؤون الاسلامية برفض مطلق من كافة قطاعات المجتمع بعد ان اعلنت الحكومة عنه وفرضته على مجلس الشورى. ويشعر اعضاء هذا المجلس بالحرج الشديد من تصرف الحكومة التي فرضت هذا القرار عليهم وطلبت منهم اقراره في جلسة واحدة لم تستغرق اكثر من ساعة واحدة. وقرأ فيه الشعب خطوة اخرى على طريق عسكرة الوضع في البلاد، حيث لم يعد هناك ما هو دستوري من القوانين واللوائح، واصبح كل ذلك بقرار اميري يفرضه على مجلس الشورى الذي لا يمتلك اية صلاحية.

● ومن جهة اخرى اعتقلت السلطات الكويتية مواطنا بحرينيا كان متوجها لاداء فريض الحج عبر حدودها، وهو الشيخ ابراهيم الانصاري. ولم يعرف عن سبب اعتقاله. وكانت حكومة الكويت قد سلمت مواطنا بحرينيا آخر الى السلطات البحرينية العام الماضي، وعرف انه يتعرض الى تعذيب شديد بشكل يومي. وكانت السلطات السعودية قد منعت عددا من المواطنين البحرينيين من اداء فريضة الحج وفي مقدمتهم العالم الكبير السيد عبد الله الغريفي الذي يعيش في منفاه في دمشق.

● هذا وما يزال الاهتمام الاعلامي بالوضع في البحرين مستمرا. ففي يوم امس نشرت صحيفة «ديلي تلغراف» البريطانية خبرا عن اعتقال الاطفال في سجون البحرين، حسب ما جاء في تقرير اعدته منظمة «فرانس – ليبرتس» التي تترأسها زوجة الرئيس الفرنسي الراحل، مدام ميتران. وقالت الصحيفة ان مسؤولا حكوميا بحرينيا نفى ان يكون هناك اطفال (تقل اعمارهم عن ١٨ عاما) بين المعتقلين، غير انه لم يجب على التساؤلات حول الاسماء التي تضمنتها قائمة الاطفال المعتقلين.

يوميات الانتفاضة في شهر ابريل ١٩٩٦

١٢ ابريل

● تجمع مئات النساء مساء امس في مقبرة منطقة السنابس لقراءة الفاتحة على ارواح الشهداء وللتعبير عن احتجاجهن على الممارسات غير الاخلاقية التي يمارسها جهاز الامن ضد نساء البحرين. وقدر عدد اللاتي تواجدن في المقبرة ما بين ٢٥٠ و ٣٠٠ امرأة من مختلف الاعمار. وكان معهن اطفال وبعض الرجال فيما كانت قوات الشغب مستعدة للاعتداء عليهن. ورفعت النساء خلال تواجدهن في المقبرة شعارات تطالب باعادة العمل بدستور البلاد واعادة البرلمان واطلاق سراح المعتقلين وعودة المبعدين. كما رفعن لافتات بالمطالب المذكورة وكان تجاوب المشاركات مع الهتافات التي اطلقت حماسيا جدا.

● وفي الليلة الماضية اعتدت قوات الشغب والامن على منطقة السنابس وذلك في منتصف الليل واعتقلت عددا من المواطنين عرف من بينهم كل من هاني عبد الله خميس، ٢٢ عاما، والسيد جاسم السيد عيسى، ٢٣ عاما. وحدث الاعتقال باسلوب وحشي حيث كسر عدد من المنازل وانتهكت حرمات العائلات وهي في غرف نومها.

● هذا وهناك قلق كبير يساور منظمات حقوق الانسان العالمية بسبب استمرار ممارسات حكومة البحرين ضد ابناء الشعب. وبعد ان احدثت سياسة ابعاد المواطنين ردة فعل غاضبة في الوسط الدولي اصبح جهاز الامن ينفذ تلك السياسة باسلوب آخر يتسم بالجبن واللاانسانية. فقد تعرض عدد من المعتقلين في الآونة الاخيرة الى تعذيب شديد قبل ان يعرض الجلادون عليهم خيار البقاء في السجن او اطلاق سراحهم بشرط مغادرة البلاد في غضون اسبوع واحد، والا تعرضوا للاعتقال مرة اخرى. وقد تكرر تطبيق هذه السياسة مع عدد من المواطنين الذين التجأوا الى الخارج. ومن بين الذين فرض عليهم الخروج الشاب سلمان عطية سلمان، ٢٣ عاما، وهو من منطقة بني جمرة. وكان هذا المواطن قد اعتقل في ٢٦ مارس الماضي وتعرض لتعذيب شديد قبل تخييره بين البقاء في السجن او الرحيل من البلاد. وبسبب شراسة التعذيب فضل الخروج الى بلد مجاور. وسبق ان اعتقل هذا الشاب عدة مرات قبل الاعتقال الاخير كان آخرها لمدة عامين ٨٩ – ١٩٩١.

● على صعيد آخر اشترط نائب رئيس جمهورية جنوب افريقيا، فريدريك ديكليرك، في حديث صحافي بالمنامة يوم امس عن استعداد بلاده لبيع اسلحة لدول الخليج بشرط عدم استعمالها للقمع الداخلي. وهناك قلق كبير في البلدان المصدرة للسلاح بعد ان اعلن ولي عهد البحرين استعداد حكومته لاستزال الجيش لمواجهة الانتفاضة السلمية وقتل المواطنين. واحتجت المعارضة على تلك التهديدات باعتبارها تصعيدا غير مبرر وسببا لتصعيد العنف والعنف المضاد. وتتهم المعارضة حكومة البحرين انها وراء التصعيد المفاجيء في اعمال العنف الاخيرة.

١٥ ابريل

● في تحد واضح للذوق والدستور والمعايير الدولية للمحاكمات العادلة، اصدر آل خليفة احكاما ظالمة بحق عدد من المواطنين يوم امس. فللمرة الاولى يقدم عالم دين امام محكمة امن الدولة بتهم واهية اكد القاضي الخليفي نفسه بطلانها بالحكم الذي اصدره. فقد مثل الشيخ علي النجاس، ٤٨ عاما، امام المحكمة يوم امس بتهمة التخطيط لاسقاط نظام الحكم والتحريض على كراهية النظام وعلى الشغب، وهي تهم خطيرة جدا. وصدر الحكم بسجنه عاما واحدا، الامر الذي يعكس تفاهة التهمة الموجهة الى هذا العالم الجليل. واعتبر المحامون الذين ترافعوا عن الشيخ النجاس بعد ان اطلعوا على اوراقه في اللحظات الاخيرة قبل المحاكمة ان الحكم جائر لان التهمة لا اساس لها.

وكان الشيخ النجاس قد اعتقل قبل اكثر من شهرين بسبب دعمه المطالب الدستورية العادلة والتحدث عن ذلك علنا وباسلوب متحضر وعصري. وعند اعتقاله قام الجلادون بوضع عصابة على عينيه وهم يعلمون انه كفيف البصر. وعندما قال لهم: لماذا تضعون العصابة على عيني وأنا لا استطيع الرؤية؟ قالوا: هذه اوامر من السلطات العليا!. وقد واجه الشيخ النجاس القاضي برأس مرفوع ونفس عالية وهمة رفيعة، وقد خيم على المحكمة جو رهيب حيث كان القضاة يرتعشون خوفا من وخز الضمير ومن غضب الجماهير والعقاب الالهي الحتمي لكل ظالم وطاغية ومستبد.

● واصدرت محكمة امن الدولة يوم امس احكاما بالسجن بحق خمسة عشر شابا تراوحت بين عام وخمسة اعوام. وكانت القضية الاهم التي اعتبرت تعديا حقيقيا على حرية الكلمة والصحافة هي قضية الصحافي مهدي محمد مهدي ربيع، ٣٥ عاما. فقد اعتقل هذا الكاتب المرموق في شهر يناير الماضي بدون اي سبب وبقي معتقلا في سجن انفرادي حتى الاسبوع الماضي عندما مثل للمرة الاولى امام محكمة امن الدولة السيئة الصيت. ووجهت اليه المحكمة تهمة الكتابة بشكل يهدد امن الدولة، الامر الذي انكره بشكل قاطع مصرا على ان كتاباته كانت كتابة محترفة ولم تخرج عما هو مسموح به حتى بالمعايير الخليفية. وكان الصحافي مهدي ربيع يكتب في صحيفة «الايام» البحرينية وكذلك لمجلة «العالم» اللندنية، وتركزت كتاباته في الجانب الاقتصادي، الامر الذي جعلها بعيدة كثيرا عن الاوضاع السياسية التي قد تثير الكتابة حولها شكوك جهاز الامن البحريني. وتميزت كتاباته بالموضوعية والرصانة وشملت مقابلات مع شخصيات اقتصادية وتغطيات للمؤتمرات والندوات والمعارض. كما تعرضت كتاباته الى تحليل اوضاع السوق والعلاقات الاقتصادية الاقليمية والدولية. وعرفه زملاؤه بالاتزان ورصانة الخلق والجدية في التعاطي مع مهنته والابتعاد بها عن الاعتبارات السياسية. ولذلك فمن اعتقل في مطلع العام كان من الصعب على احد فهم دوافع الاعتقال. وينتظر الكثيرون موقف رئيس تحرير جريدة «الايام» السيد نبيل الحمر، الذي دافع كثيرا عن «حرية التعبير» المتاحة في البحرين لمعرفة موقفه من تعريض احد الكتاب المرموقين في صحيفته لهذا الحكم الجائر، وهل سيكون وفيا لزملائه في ساعة شدتهم ام يخذلهم حفاظا على منصبه. وكان السيد مهدي ربيع قد تحدث في الجلسة الاولى من «المحاكمة» امام المحكمة ونفى ان يكون اي من كتاباته قد تعرض للوضع الحالي في البحرين مصرا على ان تعامله مع مجلة «العالم» اللندنية كانت بعلم وزارة الاعلام وموافقتها، وان ذلك التعامل لم يكن خارج اطر التعامل المتعارف عليها مهنيا. ووصف امام القاضي التعذيب الذي تعرض له في فترة توقيفه، الامر الذي دفع جهاز الامن لتشديد الحكم عليه. وكان قد تردد انه سوف يفرج عنه لعدم وجود اية قضية ضده، الا ان المتوقع ان يصدر بحقه حكم بالسجن الاسبوع المقبل.

● كما اصدرت محكمة امن الدولة احكاما بسجن كل من حسين احمد الماحوزي، ٢٣ عاما، لمدة خمس سنوات، وابراهيم البرباري، ٢٣ عاما، بالسجن ثلاثة اعوام، وعبد الامير جعفر، ٢٧ عاما، بالسجن عامين.

● هذا وقد استدعى جهاز الامن يوم امس سبع طالبات من منطقة كرزكان عرف منهن الطالبة رجاء احمد ضيف، ولم يعدن حتى وقت متاخر من الليلة الماضية. وقد دأب جهاز القمع الخليفي على استدعاء النساء والبنات وامتهان كراماتهن وتعذيبهن، الامر الذي اصبح مثار استنكار شديد من قبل المواطنين. وفي الليلة الماضية خرجت مسيرة كبيرة في منطقة الديه ضمت رجالا ونساء ورفعت شعارات تكرر المطالب الشعبية العادلة. ورفعت في المسيرة لافتات كبيرة كتبت عليها عبارات رفض لمشروع المجلس الاعلى للشؤون الاسلامية الذي اعلنته الحكومة الاسبوع الماضي والذي رفضه الشعب رفضا كاملا. كما طالب المتظاهرون باطلاق سراح الشيخ علي النجاس الذي حكم عليه في صباح امس بالسجن عاما واحدا، وكذلك اطلاق سراح النساء المعتقلات بدون حق. وقد اعتدت قوات الشغب على المتظاهرين بشكل شرس واطلقت عليهم الغازات المسيلة للدموع والخانقة والرصاص المطاطي، وضرب الكثيرون من المشاركين بشراسة متناهية. ويتوقع استمرار المسيرات في الايام المقبلة بسبب امعان الحكومة في امتهان حقوق الشعب والاصرار على سجن ابناء الشعب في محاكم اشبه ما تكون بمحاكم الثورة الفرنسية.

● وبخصوص المجلس الاعلى للشؤون الاسلامية فقد ولد ميتا ولن يخرج الى الوجود بعد ان صدرت فتاوى من فقهاء كبار بعدم شرعيته وحرمت على العلماء الانتماء اليه. ويتوقع له الفشل الكامل في مهمته التي رسمت له بتأميم الفعاليات الدينية في البلاد. وقد وزعت هذه الفتاوى بشكل واسع في جميع مناطق البحرين، الامر الذي وفر غطاء شرعيا لرفضه من قبل الجماهير

١٦ ابريل

● انطلقت مساء امس مسيرة كبيرة من منطقة بني جمرة احتجاجا على محاكمة الشيخ علي النجاس شارك فيها مواطنو المناطق الواقعة على شارع البديع. وسار المتظاهرون على الشارع العام (شارع البديع) رافعين شعارات تطالب باعادة العمل بدستور البلاد واطلاق سراح المعتقلين السياسيين والسماح بعودة المنفيين. واضاف المتظاهرون شعارات جديدة مستوحاة من التطورات التي شهدتها البلاد مؤخرا ومنها رفض مشروع تأميم النشاط الديني في اطار المجلس الاعلى للشؤون الاسلامية والاحتجاج على محاكمة الشيخ علي النجاس. وكانت المسيرة حماسية بشكل ملفت للنظر ورفعت فيها صور العلماء والشهداء، واطلقت اعداد كبيرة من البالونات التي تحمل الصور والشعارات. واكد المشاركون الاستمرار في المطالب بدون تراجع مهما بلغ قمع آل خليفة حتى تتحقق. وبعد عشرين دقيقة من بداية المسيرة وصلت قوات الشغب الاجنبية الى المنطقة وانهال المرتزقة بالضرب على المشاركين لتفريقها. واستمر عدوان هذه القوات حتى بعد انتهاء المسيرة على كل من يسير في الطريق.

● واستمر التوتر في مناطق البحرين جميعها، حيث سجلت مواجهات محدودة في بعض المناطق. وقال مواطنون انهم سمعوا اصوات اطلاق نار في منطقة جدحفص والديه، حيث خرج بعض الشباب في مسيرات صغيرة دعما للمسيرة الاساسية المذكورة.

● وفي جنيف كانت قضية البحرين حاضرة بشكل كبير في اجتماعات لجان حقوق الانسان التابعة للامم المتحدة. وقد ذكرت عدة منظمات دولية البحرين كبلد تنتهك فيه حقوق الانسان على اوسع نطاق. وفي هذا اليوم طرحت «لجنة الحقوقيين الدوليين International Commission of Jurists » البحرين منددة بما تقوم به الحكومة ضد المواطنين من اعتقالات تعسفية وتعذيب وقتل. ويتوقع ان تشهد الجلسات المقبلة في اجتماعات اللجان نقاشات قوية حول الوضع في البحرين. وكانت لجنة الاعتقالات التعسفية التابعة للامم المتحدة قد اصدرت الشهر الماضي قرارا يندد بهذه الاعتقالات ويطالب الحكومة بالكف عنها. وقال احد المسؤولين بالامم المتحدة: «ان حكومة البحرين لم تعد تهتم بما يقوله الآخرون عنها وانها تعلم ان سمعتها مشوهة تماما. ونحن في اللجان الحقوقية نضع البحرين في مصاف اكثر الدول انتهاكا لحقوق الانسان». واضاف قائلا: «لقد ذهلت وانا اسمع عن اعداد المعتقلين في البحرين، اذ لا يعقل ان يستمر الوضع في ذلك البلد بهذا الشكل حيث تضم سجونها اكثر من الفي سجين».

١٧ ابريل

● اعتقل الليلة قبل الماضية المهندس سعيد عبد الله العسبول من منزله بمنطقة السنابس. والمهندس العسبول هو احد اعضاء لجنة العريضة الشعبية الشهيرة، ومن ذوي المواقف الوطنية المشرفة. وكان قد اقيل من عمله في شهر اكتوبر ١٩٩٤ بسبب توقيعه على تلك العريضة. وبالرغم من ان محكمة بحرينية حكمت لصالحه بعد ان رفع شكوى ضد قرار فصله، الا ان وزارة الداخلية رفضت اعادته الى الوظيفة. وباعتقاله ارادت الحكومة افهام شعب البحرين بان احدا من المواطنين ليس بمنأى عن الاعتقال والتعذيب. وتجدر الاشارة الى ان الشيخ عبد الامير الجمري والاستاذ عبد الوهاب حسين وهما من شخصيات العريضة معتقلان منذ ثلاثة شهور، والمحامي احمد الشملان، عضو العريضة ايضا معتقل منذ اكثر من شهرين. واعتقل في الليلة نفسها عدد من الاشخاص من منطقتي الدراز وبني جمرة عرف من بينهم كل من عقيل طالب جعفر الخسرة، ٢١ عاما، واحمد يوسف حنين، ٢١ عاما. وجاءت تلك الاعتقالات بعد خروج مسيرة سلمية في تلك المنطقة احتجاجا على محاكمة الشيخ علي النجاس واستمرار اعتقال النساء. وحدثت مواجهات شديدة بين المواطنين وقوات الشغب الاجنبية بعد انتهاء المسيرة حيث اعتدت تلك القوات على المواطنين بالضرب العشوائي لكل من يسير في الشارع وتكسير المنازل وانتهاك الحرمات. وحدثت مواجهات اخرى في منطقة دار كليب الواقعة في جنوب البلاد، وذلك بعد خروج مسيرة سلمية رفعت شعارات تطالب بعودة الدستور.

● وفي الليلة الماضية سمع صوت انفجار كبير في المنامة لم يعرف مصدره، وقامت قوات الامن بعده بتفتيش السيارات والمارة، وقد يكون الصوت ناجما عن انفجار اسطوانات الغاز.

● من جهة اخرى استمرت المحاكمات الصورية التي تقوم بها محكمة امن الدولة، وقدمت يوم امس مجموعتان من منطقتي الدراز وبني جمرة حيث حكم على افرادهما بالسجن مددا بلغ بعضها خمسة اعوام. ولم تتوفر معلومات دقيقة عن جميع الاحكام التي صدرت.

● وفي الوقت نفسه ذكرت مصادر عليمة ان جهاز الامن انشأ ثلاث محاكم شبه عسكرية في سجن جو يشرف عليها تسعة قضاة. ومهمة هذه المحاكم توزيع الاحكام بالسجن على المعتقلين بدون حضور محامين للدفاع وبدون معرفة ذويهم. وهذا الاجراء التعسفي يكرس حالة الحكم العسكري الذي فرضه آل خليفة على شعب البحرين منذ ثلاثة شهور. وفي هذا اليوم قدم عدد من المواطنين الى محكمة امن الدولة بتهمة حرق مطعم رويرتس الذي يرتاده الاوروبيون. ويقول المحامون ان التهم الموجهة للمتهمين ملفقة ولكنهم يتوقعون صدور احكام قاسية بحقهم امعانا في تكريس حالة الخوف والارهاب في البلاد. وقد حكم على مئات المواطنين بالسجن مددا تتراوح بين ستة شهور والحبس مدى الحياة. وتجدر الاشارة الى ان الاحكام التي تصدرها محكمة امن الدولة غير قابلة للاستئناف، الامر الذي يخالف القوانين والاعراف الدولية.

● وعلى صعيد آخر القى اللورد ايفبوري، رئيس اللجنة البرلمانية البريطانية لحقوق الانسان، الليلة الماضية، كلمة مهمة امام لجان حقوق الانسان التابعة للامم المتحدة المجتمعة في جنيف حول الوضع في البحرين. وقد تركت الكلمة اثرها في نفوس الحاضرين واعتبرت وثيقة تاريخية تدين النظام الحاكم في البحرين وتجعله واحدا من اشرس الانظمة في العالم.

يوميات الانتفاضة في شهر ابريل ١٩٩٦

٢١ ابريل

● خرجت عصر امس مسيرة شارك فيها ما بين ١٥٠ - ٢٠٠ من المواطنين ورفعوا فيها الشعارات الشعبية والمطالب المعروفة. وانطلقت المسيرة في منطقة السنابس بعد انتهاء مجلس فاتحة اقيم بمناسبة اربعينية الشهيد حسن الطاهر الذي قتلته قوات الشغب الشهر الماضي ثم اتهمته بتفجير آلة السحب ببنك البحرين الوطني بمدينة عيسى. وشارك في المسيرة الرجال والنساء الذين خرجوا الى الشارع العام مطالبين بعودة الدستور والحياة البرلمانية. وقامت قوات الشغب بالاعتداء على المسيرة مستعملة الغازات المسيلة للدموع والرصاص المطاطي، وحوصرت المنطقة المحيطة بالسنابس حتى الساعة العاشرة مساء. وخرجت بالمناسبة نفسها مسيرة اخرى في المنطقة التي كان الشهيد حسن الطاهر يعيش فيها (اسكان جدحفص) واعتدت عليها قوات الشغب وفرقتها. وجاءت المسيرتان في الوقت الذي تتصاعد فيه المشاعر الشعبية ضد قوات القمع وتجري فيه الاستعدادات لاسبوع من الفعاليات ابتداء بيوم عيد الاضحى المبارك ولمدة اسبوع كامل ينتهي مع اليوم الاربعين لاستشهاد الشاب عيسى احمد قمبر الذي اعدمته الحكومة بقرار اميري الشهر الماضي.

● وكانت مسيرات دينية قد خرجت في ١٩ ابريل في منطقة الدراز. وحاولت قوات الشغب منعها فما كان من المواطنين الا ان وجهوا انذارا الى قوات الشغب بان المواجهة ستكون دموية اذا ما اصرت على منع المسيرة الدينية، ومرت المسيرة بسلام بعد ان دب الرعب في نفوس المرتزقة الاجانب.

● هذا فيما استمرت الاعتقالات بدون توقف. ففي ١٨ ابريل اعتقل من المنامة كل من زهير حويده، ٢٤ عاما، ومنير عبد الحسن السماك، ١٨ عاما والسيد علي الماجد، ١٨ عاما. ومن منطقة السنابس اعتقل في ١٩ ابريل الشاب جواد عبد الله ناصر وقامت قوات الامن بتفتيش منزله والمطعم الذي يعمل فيه. ومن منطقة البلاد القديم اعتقلت قوات الامن كلا من خليل ابراهيم الحايكي، ٣٥ عاما، حسين يوسف السباع، ١٨ عاما، وعبد علي عباس منصور السطيح، ٢١. ومن منطقة عراد اعتقل كل من فاضل علي محمد العرادي، ٢٥ واخيه يونس، ٢٣ عاما، وعباس سلمان العرادي، ١٧ عاما، وسامي حسين الصابي، ٢٠، ويسام خليل الحيان، ١٧. وكان اعتقال الشخصين الاولين بسبب امتناع والدهما، الحاج علي محمد العرادي عن حضور اجتماع دعائي دعا اليه رئيس الوزراء وبث في التليفزيون في ١٩ ابريل. وكما اصبح معروفا لدى المواطنين فان رئيس الوزراء الذي يشعر بالعزلة والرفض الشعبي لسياسة حكومته امر جهاز الامن بمضايقة كل من لا يعبر عن ولائه، او من يمتنع عن تقديم الدعم في وسائل الاعلام او بالحضور في مجالس رئيس الوزراء عندما يطلب منه ذلك.

● واستمرت المحاكمات العشوائية التي تمارسها محكمة امن الدولة السيئة الصيت، وكان من بين الذين صدرت بحقهم احكام ظالمة كل من حسين احمد الماحوزي، ٢٣، خميسة اعوام، وابراهيم البرباري، ٢٣، ثلاثة اعوام وعبد الامير جعفر، ٢٧، عامين.

● هذا وهناك استياء شعبي ودولي مستمر من اعتقال الطالبات والنساء. وعلم ان هؤلاء يتم التحقيق معهن في مركز القميس ومركز مدينة عيسى (الاحداث) ومركز التحقيقات الجنائية بالمنامة ومركز الحالة (قيادة المحرق/٥). وتسجن النساء في كل من مركز الاحداث بمدينة عيسى ومركز القميس. ويباشر الرجال التحقيق بشكل مباشر فيما تقف الشرطة النسائية للتفرج والشتم والضرب. ويعتبر الرائد محمد العكوري الاردني الجنسية اوسخ المحققين بعد عادل فليفل، فهو يتلفظ بكلمات قبيحة جدا ليدخل الرعب والفزع في قلوب الفتيات، وكثيرا ما تعرضت الفتيات لنزع الحجاب عنده. كما انه يكرر تهديده بالاغتصاب ويحاول لمسهن بيديه، حتى ان بعض الفتيات اغمي عليهن من جراء تلك التصرفات. وتجدر الاشارة الى ان رئيس الوزراء شخصيا سمح لهؤلاء بالقيام بهذه الممارسات القذرة. وقد افرج عن بعض طالبات المدارس المعتقلات بعد ان دفع اهلهن غرامة مالية قدرها ٣٠٠ دينار (٨٥٠ دولارا) كضريبة مقابل ذلك.

٢٣ ابريل

● اصدرت محكمة امن الدولة قرارا بالافراج عن المحامي المعروف احمد عيسى الشملان حتى جلسة اخرى للنطق بالحكم الشهر المقبل. وكان المحامي الشملان قد اعتقل في ٨ فبراير الماضي بتهم خطيرة مثل الاتصال بمنظمات ارهابية في الخارج والتحريض على العنف والمشاركة فيه، وهي تهم سخيفة طرحها جهاز الامن لتبرير الاعتقال. وقد ثارت ضجة دولية حول الاعتقال الذي افشل مقولات الحكومة بان المعارضين هم من مذهب ديني واحد وايديولوجية سياسية واحدة. وبقي الشملان رافعا راسه طوال فترة اعتقاله بينما اصيبت سمعة الحكومة بتشويه كبير وكانت بداية النهاية لمصداقيتها. فمنذ اعتقال الشملان اصبحت التغطية الاعلامية الدولية لما يجري في البحرين اكثر تعاطفا مع المطالب الشعبية بعد ان اتضحت السياسات الحكومية الفوغائية. وقال احد المحامين الدوليين لدى سماعه القرار: «نحن فرحون لاطلاق سراح الشملان، وهو امر يؤكد بطلان دعاوى الحكومة ليس ضد الشملان وحده بل ضد كل القادة الشعبيين. وعليه فان على الحكومة اطلاق سراحهم جميعا بدون قيد او شرط، لان اساس الاعتقال باطل كما اثبتت قضية الشملان». وحال سماعه بخبر اطلاق سراح الشملان، كتب اللورد ايفبوري، رئيس اللجنة البرلمانية لحقوق الانسان البريطانية رسالة الى وزير الدولة للشؤون الخارجية، جيريمي هانلي قال فيها: «لقد وضعت قضية الشملان الحكومة في موقع غير رابح. فاذا حصلت على ادانة له في محكمة امن الدولة، وذلك محتمل لان هذه «المحاكم» لم تسمح بان يحول عدم وجود ادلة دون اصدار احكام بالسجن، فان الشملان سوف يصبح رمزا قويا للوحدة الوطنية للشعب ضد الحاكم. ولكن، من جانب اخر، اذا تمت تبرئته، فان ذلك سوف يلقي بضلال من الشك على ادانة الآخرين القابعين في الزنزانات المغلقة».

● هذا وكانت منظمات دولية قد اعربت عن دعمها للمحامي الشملان في الاسابيع الاخيرة. فقد بعثت منظمة «الشمال والجنوب ٢١» رسالة عاجلة الى سفارة البحرين في باريس تطالب فيها باطلاق سراح الشملان فورا ومراعاة حقوقه الانسانية التي تكفلها القوانين والاعراف الدولية. وسبق ذلك مناشدة عاجلة من منظمة العفو الدولية ومنظمة هيومن رايتس ووتش الامريكية، والفيدرالية الدولية لحقوق الانسان في باريس وغيرها. وحاصرت تلك المناشدات حكومة البحرين التي انكشفت صورتها المعادية لحقوق الانسان امام الرأي العام العالمي.

● ومن جهة اخرى استمر التعاطف الدولي مع قضية شعب البحرين امام مفوضية حقوق الانسان في جنيف. فقد قدمت «الرابطة الدولية لحقوق الشعوب وحريتها» يوم امس ورقتها امام جتماعات المفوضية وخصت البحرين بجانب كبير منها. وجاء فيها: «ان انتهاكات حق حرية التعبير في البحرين اصبحت خطيرة الى درجة انها تمتد لتنتهك حقوق الاطفال. فلم تقتصر الانتهاكات على استعمال اساليب عنيفة من قبل شرطة الامن لتفريق المسيرات السلمية المطالبة بالديمقراطية ادت احيانا الى حالات وفاة، بل ان اطفالا لا تتجاوز اعمارهم السابعة اعتقلوا بشكل عشوائي لارتباطهم بهذه التظاهرات. فقد اعتقل اكثر من مائة قاصر منذ حلول العام ١٩٩٦، ولم يطلق سراح الا عدد محدود من هؤلاء بكفالات مالية، بينما حكم على الشباب بالسجن لمدد تتراوح ما بين ستة شهور ومدى الحياة في محاكمات جماعية. وكثيرا ما اخذ بعضهم الى السجن كرهائن اذا لم يمكن القبض على اقربائهم الاكبر سنا. ويذكر تقرير وزارة الخارجية الامريكية صدر الشهر الماضي وفاة طفل عمره العاشرة ووفاة اخر عمره خمسة عشر عاما في السجن. وقالت مصادر موثوقة اخرى ان اثار الاعتداء الجنسي وجدت في جسد شخص واحد على الاقل مات في السجن. ونود تذكير المفوضية بان هذه الاعتقالات وهذه المعاملة مخالفة لميثاق حقوق الطفل الذي وقعت عليه البحرين. وبالاضافة الى ذلك فان استعمال الابرياء وخصوصا الاطفال كرهائن يستحق الشجب».

● وفي اجتماع خاص يوم امس بالعاصمة البريطانية حضره عدد محدود من السياسيين والصحافيين البريطانيين وسفير عربي واحد، ورجال اعمال، تركز الحديث عن الاوضاع في البحرين برغم ان الاجتماع كان للاستماع الى السفير العربي حول قضايا بلاده. ولكن اهتمام الحاضرين بموضوع البحرين طغى على الاجتماع. وكانت جميع وجهات النظر التي عرضت متعاطفة مع مطالب المعارضة البحرينية وتطالب بتدخل خارجي للضغط على حكومة آل خليفة.

٢٤ ابريل

● واصلت محكمة امن الدولة السيئة الصيت اصدار احكامها في الايام القليلة الماضية لتضيف ارقاما جديدة الى عدد المحكومين. واستمرت المحكمة كذلك في فرض الضرائب على الابرياء من المعتقلين وذلك امعانا في الانتقام من ابناء البحرين. فقد اصدرت المحكمة يوم امس احكاما بالسجن على احد عشر شخصا تراوحت ما بين السجن ثلاث وعشر سنوات بسبب مشاركتهم في الحركة الدستورية السلمية. واستمرت من جهة اخرى الاعتقالات العشوائية بدون توقف. فقد اعتقل من منطقة جنوسان الشاب احمد الاسود، ٢٥ عاما، وذلك في الساعات الاولى من صباح امس بعد ان اعتدت قوات الامن على منزله وكسرت ابوابه ونوافذه ومحتوياته. واعتقل من منطقة السنابس في اليومين الماضيين كل من حبيب اسماعيل، ٢٧ عاما، وهو صاحب اعمال حرة. وقد ضرب امام والدته ضربا مبرحا واعتقل ظهر امس. واعتقل ايضا جابر الحشاش، ٢٠ عاما، في الساعات الاولى من صباح امس، وهو عاطل عن العمل. ومن منطقة كرزكان اعتقل الشاب عباس محمد احمد القطان، ١٦ عاما. وكان قد اعتقل من قبل واطلق سراحه بكفالة مالية، ثم اعتقل بعد اسبوع من الافراج عنه وذلك في ١٩ ابريل.. ومن منطقة البلاد القديم اعتقل في اليومين الماضيين ستة عشر شخصا لم تتوفر اسماؤهم.

● ومن جهة اخرى اطلق سراح الطالبة زينب عبد الحسن خاتم بعد دفع ضريبة قدرها ٣٠٠ دينار (٨٠٠ دولار). واطلق سراح الطالبة صفية علي يوسف درويش بعد ان دفع اهلها ضريبة قدرها ٣٠٠ دينار ايضا. وكانت محكمة امن الدولة قد حكمت عليها في مطلع هذا الشهر بالسجن ستة شهور! والواضح ان الحكم كان لتبرير استمرار الاعتقال والتغطية على سوء المعاملة التي تعرضت لها بنات البحرين. وكانت حادثة تعرية ٣٥ طالبة من اكبر الاعتداءات الحكومية على اعراض شعب البحرين. وما تزال الطالبة نوال علي عبادي من منطقة كرزكان معتقلة منذ ان اعتقلت في ١٩ مارس الماضي. وقد تأثرت امها كثيرا حينما سمعت عن خبر تعرية الفتيات واصيبت بصدمة نفسية كبيرة وهي ترقد الآن في مستشفى الامراض النفسية. وتوفي خالها يوم الاحد الماضي (٢٠ ابريل) نتيجة الصدمة التي اصابت العائلة.

● وعلى صعيد آخر تطرق التقرير السنوي للمعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية في لندن ١٩٩٦/٩٥ الذي صدر اليوم الى الوضع في البحرين بشيء من التفصيل. وجاء في التقرير الذي يحمل اسم «المسح الاستراتيجي Strategic Survey» ما يلي: «بدأت المشكلة في ديسمبر ١٩٩٤ عندما اعتقلت السلطات البحرينية عددا من المواطنين الذين كانوا ينوون تقديم عريضة للحاكم تطالب باعادة بالدستور والمجلس الوطني، وكلاهما كانا قد علقا في ١٩٧٥. ادت هذه الاعتقالات الى احتجاجات واضطرابات في المناطق الشيعية في اغلبها، حيث قمعت بعنف كبير من قبل قوات الامن.

● وفي مارس (١٩٩٥) عادت الاضطرابات مجددا وخلفت عددا من القتلى على الجانبين. وبعد ذلك اطلق سراح بعض المعتقلين البحرينيين، ولكن بقي عدد كبير في الاعتقال، بينما لم تعمل الحكومة شيئا لبدء الحوار مع المعارضة، رافضة بشكل قطعي المطالبة بعودة الدستور. وبدلا من ذلك، سعت الحكومة البحرينية لالقاء تبعة الاضطرابات على التدخل الايراني واستمرت في الضغط الامني من خلال القمع والاعتقالات.

● في هذا الوضع ادى استمرار الاضطرابات والتوتر بين الشيعة (الذي يشكلون اكثر من نصف السكان) الى مزيد من الاضطرابات العلنية في يناير ١٩٩٦ التي تميز رد الفعل الحكومي تجاهها بقمع اشد. وبالرغم من تركزها في اوساط الشيعة الاكثر حرمانا، فان المعارضة للاساليب الحكومية الاستبدادية لم تكن محصورة لهذه الفئة باي شكل من الاشكال. فقد حدثت اعتقالات في اوساط السنة البحرينيين ايضا. ولا يمكن كذلك القول بان الاضطرابات تحصل بتشجيع من ايران. بل ان البحرين، ثمر بما يحدث عادة عندما تسعى عائلة حاكمة للحفاظ على السيطرة المطلقة على السلطة بوجه شعب غير مستعد للقبول بالتبرير القديم لمثل هذا النظام الحكومي».

ويعتبر هذا التقرير شهادة دولية مستقلة على ما يجري في البحرين حيث اعده خبراء استراتيجيون دوليون من انحاء متفرقة من العالم.

٢٨ ابريل

● شهدت البلاد هذا اليوم مواجهات مكثفة بين قوات الشغب الاجنبية والمواطنين الذين قصدوا باعداد غفيرة قبور الشهداء لقراءة الفاتحة على ارواحهم. وما تزال المواجهات مستمرة في مناطق متفرقة حيث اعلن الحداد العام في البحرين للتعبير عن سخط الشعب على سياسات آل خليفة الارهابية. وكانت المعارضة قد دعت الى فعاليات متعددة على مدى اسبوع كامل تبدأ هذا اليوم الذي يصادف عيد الاضحى المبارك لاحياء ذكرى الشهداء وتنتهي في ٤ مايو الذي يصادف اربعينية الشهيد عيسى احمد حسن قمبر الذي اعدم في ٢٦ مارس الماضي. وبذلت الحكومة اقصى جهودها لمنع الاستجابة الشعبية لنداءات المعارضة غير انها منيت بالفشل الذريع. ومنذ الصباح الباكر هذا اليوم انتشرت قوات الشغب الاجنبية حول المقابر في بني جمرة والدراز والسنابس وسترة والدير لمنع المواطنين من التوجه اليها لقراءة القرآن على ارواح الشهداء، حيث تصورت ان ارهابها سوف يمنع المواطنين من التوجه ويوفر لها فرصة الادعاء بعدم نجاح الدعوة الى التعبير عن الاحتجاج. ولكن شهود عيان اكدوا ان الوضع في البلاد كلها كان حزينا برغم محاولات السلطة ابراز صورة اخرى. وكان السواد منتشرا في كل مكان تعبيرا عن الحزن، ورفض المواطنون اظهار الفرح والبهجة تضامنا مع اسر الشهداء والمعتقلين. وزار المواطنون اطفال المعتقلين والمعتقلات للتعبير عن التضامن الشعبي معهم ومسح الدمعات عن خدودهم. ووصف شهود عيان مشاهد كثيرة تؤكد التلاحم الشعبي وتعبر عن التفاعل العاطفي مع الاطفال الذين غيب آباؤهم وامهاتهم في زنزانات آل خليفة.

اللورد ايفبوري في مؤتمر صحافي بالبرلمان البريطاني:

موقف الحكومة البريطانية من احداث البحرين يتسم بالازدواجية

عقدت اللجنة البرلمانية لحقوق الانسان البريطانية مؤتمرا صحافيا بمجلس اللوردات البريطاني تحت عنوان: «البحرين: الازمة المتفاقمة». وكان اللورد ايفبوري، رئيس اللجنة، قد دعا الى المؤتمر الذي حضره عدد من الاعلاميين والكتاب والمفكرين البريطانيين وغيرهم. واعلن في المؤتمر عن صدور تقرير مهم من ١٦ صفحة عن اللجنة سوف تقدمه الى لجان حقوق الانسان التي تعقد اجتماعها حاليا في جنيف. والتقرير وثيقة تحتوي على تفصيل حول حوادث انتهاكات حقوق الانسان في البحرين مدعومة بالادلة والمعلومات الدقيقة.

استهل اللورد ايفبوري المؤتمر بدعوة الحاضرين للاطلاع على التقرير المذكور، ثم قدم المتحدثين وهم الدكتور منصور الجمري والدكتور مجيد العلوي وعلاء اليوسف. وقال ان اهتمامنا بالبحرين بدأ بعد ان سمعنا كثيرا عن ابعاد المواطنين. وقد طلبت وفتها الذهاب الى البحرين ولكن الحكومة الغت الدعوة قبل موعدها بثلاثة ايام وذلك في نوفمبر ١٩٩٤ولم نعرف السبب. ثم حدثت الانتفاضة في ديسمبر ٩٤. ويبدو لنا ان المطالب التي احتوتها العريضة الشعبية متواضعة جدا وتصورنا انها ستكون مقبولة حتى لدى الملك تشارلز الاول او لويس السادس عشر. ولكن الحكومة مع الاسف لم ترفض هذه المطالب فحسب بل رفضت حتى الحديث مع المعارضة حولها. وتحدثنا مع وزارة الخارجية لتقوم بتشجيع حكومة البحرين على الحوار مع المعارضة. وكان دوغلاس هوغ يقول دائما اننا حاولنا اقناع الحكومة بالحوار وينتهي الموضوع هنا. وعندما نسال عن الجهات التي يجب ان يكون معها الحوار لا نحصل جوابا. وعندما كان اغلب القادة في السجن سعوا بجد للحوار مع الحكومة. وبعد اعتقال عدد كبير من المواطنين بدأت الحكومة شيئا من الحوار مع المعارضة الامر الذي ادى الى شيء من الاتفاق على ان يبدأ تنفيذه باطلاق سراح المعتقلين ثم يبدأ الحوار حول المطالب الاخرى ومنها عودة الدستور واطلاق سراح السجناء واعادة المبعدين. ولكن ما ان هدأ الوضع بسبب نشاط القادة حتى تراجعت الحكومة عن الاتفاق وادرك القادة انهم خدعوا وبدأت الانتفاضة مجددا. واصبح هناك انواع جديدة من القمع التي منها تدمير قرى كاملة واحتجاز الرهائن الممنوع حسب القوانين الدولية فضلا عن مبادىء حقوق الانسان، واعتقال النساء وهي ظاهرة غير معروفة في البحرين، واعتقال الاطفال، واخيرا اعادة عقوبة الاعدام كما حدث للشاب عيسى قمبر. وقالت منظمة العفو الدولية ان اعدام الشاب كان مخالفا للقوانين الدولية. وهكذا نرى ان هناك ازمة خطيرة في البحرين في غياب اي حوار مع الشعب. واصبح المواطنون اكثر انزعاجا لغياب اية محاولة لتحسين الاوضاع، وهناك خشية من ان يبدأ المواطنون في اخذ القانون بايديهم. وقد تحدثنا مع وزارة الخارجية التي قالت ان من الضروري تقديم كل العون لحكومة البحرين لاستعادة الامن. ونحن نختلف مع جيريمي هانلي في ان من الضروري تشجيع الحكومة على اعادة الديمقراطية في البلاد لكي لا تحدث كارثة كبيرة في البلاد. ونحن نخشى من تصاعد الاوضاع في تلك المنطقة المهمة التي قد تنعكس على العالم. وقررنا ان نصدر هذاالتقرير الذي بين ايديكم لتسليط الاضواء على ما يجري. وقد اخبرني احد المواطنين البحرينيين مؤخرا انه لا يستطيع ان يبعث لي بفاكس لان كل شيء مراقب. وكل مواطن خائف. ونحاول كسر الجمود في الوضع باصدار هذا التقرير ونخاطب الحكومة هنا وفي البحرين بان يبدأ الحوار لكي يمكن بدء استعادة الثقة.

ثم تحدث الدكتور منصور الجمري وقال ان احداث الشهور الاخيرة عكست العقلية السائدة التي تقول انه ليس هناك مشكلة سياسية وان بامكاننا حسم الموقف امنيا. وقامت بما قامت به لتجر البلاد الى حالة من العنف والعنف المضاد. ورأينا منذ شهرين بداية القمع الكبير للقرى وسمعنا عن تفجيرات عديدة لم يتضح بعد المسؤولين عنها، واعتقال النساء. وفي ١٧ مارس اكدت محكمة التمييز الحكم الصادر بحق الشاب عيسى قمبر، وهي القضية التي حولت من محكمة امن الدولة الى محكمة الجنايات. والمحكمة يراسها احد الخليفيين الذي اصدر حكم الاعدام.وقال المحامون انه لم يسمح للمحامين بالترافع عن المتهم الا بشكل محدود في الساعات الاخيرة. وفي ٢٠ مارس اصدر الامير قرارا بتحويل كل الموقوفين بتهمة المشاركة في الانتفاضة والحركة الدستورية الى محكمة امن الدولة. وفي ٢٧ مارس حكمت المحكمة على ثلاثة اشخاص بالسجن مددا ما بين خمسة واثني عشر عاما مع غرامة ضد احدهم باكثر من ٨٠ الف دولار. وصدر هذا اليوم حكم على عدد من الاشخاص باحكام مماثلة. ويقوم الاعلام المحلي بالتحريض على استعمال القمع والعنف ضد المواطنين . واعدم قمبر في ٢٦ مارس وانفجر الوضع مجددا ودفن في مقبرة الحورة بشكل سري ولم يسمح لعائلته بدفنه. وانفجرت مناطق جديدة هذه المرة. ففي منطقة الجفير (مركز الاسطول الخامس الامريكي) حدثت مسيرات للمرة الاولى. ونسمع عن قيام قوات الشغب بالاعتداء على المدارس وضرب الاطفال الذين لا يتجاوزون السابعة من العمر. وقد استدعي المحامي عبد الله هاشم بعد حديثه مع هيئة الاذاعة البريطانية (بي بي سي) وهدد بالاعتقال لانه تحدث مع جهة اجنبية حول الوضع في البلاد. وقد وقع مؤخرا عشرة الاف مواطن على رسالة رفعت الى رؤساء الدول تشرح لهم أوضاع البحرين وطبيعة شعبها المسالم وان المطلب الرئيسي هو البرلمان وليس اي شيء اخر. واكد الدكتور الجمري ان الحل لن يتحقق الا عبر الحوار وليس بالقمع والتعذيب.

وتحدث بعد ذلك الدكتور مجيد العلوي حول وضع المرأة في البحرين. وقال انه عندما كان هناك المجلس الوطني لم يسمح للمرأة بالمشاركة السياسية، والوضع السياسي يعادي المرأة كثيرا. ولكن الحركة الدستورية شجعت على مشاركة المرأة وكان من الموقعين على العريضة الدكتورة منيرة فخرو وهي ذات توجه ليبرالي ومن عائلة سنية. واصبحت مواقفها شوكة في عين الحكومة التي تحاول اظهار الحركة على انها «شيعية اصولية». وقد فصلت من عملها بجامعة البحرين وهي تعيش الآن في امريكا. وامرأة اخرى هي حصة الخميري التي فصلت عن عملها من وزارة التربية والتعليم بعد ان رفضت سحب توقيعها من عريضة نسائية تطالب بوقف القمع واعادة العمل بالدستور. وكذلك الامر مع عزيزة البسام. وفي الشارع فان دور المرأة مهم جدا حيث اصبحت تشارك في المسيرات، ولكن الكثير منهن ضربن واعتقل عدد منهن العام الماضي وانتهكت حقوقهن. وهناك الآن ما بين ١٥ - ٢٠ امرأة في السجن، ولا يعرف عنهن شيء. ان حركة احرار البحرين وبقية فصائل المعارضة تحظى بدعم المواطنين جميعا ويعتقدون انه في حالة تحقيق المطالب فان من الضروري اعطاء المرأة حقوقها . وفي شهر مارس اعتقل عدد من النساء وما يزلن معتقلات. وحكومة البحرين لا تنكر اعتقالهن او تقول اي شيء عما يحدث لهن داخل الزنزانات. وانا ادعو حكومة البحرين من هذا المنبر لاطلاق سراح النساء والاطفال بدون قيد او شرط.

واشار اللورد ايفبوري الى ان التقرير الذي اعدته اللجنة يتضمن اعتقال النساء، وشرح طريقة اعتقال بعضهن وعدم اعطائهن فرصة للبحث عمن يرعى اطفالهن. واضاف: «ان من الضروري ان ترتفع الاصوات لشجب هذه الممارسات غير الانسانية».

واخيرا تحدث علاء اليوسف حول الوضع الاقتصادي في البحرين وخصوصا البطالة. وقال اليوسف: انكم تعلمون ان من بين اسباب التوتر في البحرين العدد الكبير من العاطلين عن العمل. واود تسليط الاضواء على هذه المشكلة وما هي طبيعة البطالة وما اذا كان من الممكن معرفة اسباب تلك البطالة، واود ان اطرح بعض النقاط في النهاية. وكما تعلمون فان نسبة الشيعة في البحرين تبلغ اكثر من ثلثي السكان، واغلبهم عرب. ونحن نؤمن بان اصول المواطنين او مذهبهم غير مهمهم في هذا الاطار. ولكن الحكومة تسعى لتقنين تلك العوامل واعتبارها ذات شأن. وما تزال الحكومة تنكر وجود بطالة عالية، ولكن الارقام المتوفرة تؤكد ذلك. ولعل المصدر الاهم في هذا المجال تقرير وزارة الخارجية الامريكية الاخير الذي ذكر ان نسبة البطالة ١٥ بالمائة وبالنسبة للشيعة فانها ٣٠ بالمائة. وسمعنا كثيرا عن تشكيل لجان مهمتها «بحرنة الوظائف». وهذه التصريحات متناقضة فمن جهة ليس هناك بطالة كبيرة ومن جهة اخرى هناك خطة للبحرنة. تعلم ان البطالة مشكلة عالمية وليست خاصة بالبحرين. ولكن في الخليج فان البطالة ظاهرة جديدة تعكس عمق المشكلة الاقتصادية. والخليج اليوم مختلف عما كان عليه في السبعينات. وحتى السعودية تعاني من البطالة. والعمال الذين يستجلبون من شبه القارة الهندية او جنوب شرق اسيا يتعرضون لسياسات غير انسانية. وهنا من الضروري لحكومات الخليج ان تتبنى سياسات اكثر انسانية. والمشكلة الاخرى هي التمييز الطائفي. وكما تعلمون فان حكومة البحرين لا توظف الشيعة في جهاز الامن والشرطة والجيش. وحيث ان الشيعة يمثلون الغالبية فان استثناءهم من الوظائف يمثل مشكلة كبيرة. وبخصوص قطاع التعليم فبالرغم من ادعاءات الحكومة باهتمامها بالتعليم فان الشباب في البحرين يعانون من مشاكل كثيرة ونظام التعليم يغيب آمال الشباب بالتعامل مع القضية من منطلق مذهبي. وعندما يعلم الطالب انه ليس له مستقبل وظيفي بسبب انتمائه الطائفي فانه لا يتشجع للتعليم. والمجال الاخير هو الفساد الاداري والمحسوبية والوساطات. فالوظائف العالية تخصص للعائلات الكبيرة ولا يستطيع المواطن الحصول على وظيفة بسهولة ما لم يكن من عائلة معروفة مثلا. وفي رأيي فان مطالبة الشركات مثل البا وبابكو بتوظيف البحرينيين محاولة غير موفقة لانقاذ الوضع. وكذلك الوضع مع خطط التدريب في مجالات المصارف وغيرها. ان المشكلة متعمقة في الوضع وليس من السهولة حلها بقرار حكومي هنا او هناك ما لم يكن هناك خطة مدروسة لذلك. ان لكل عاطل عن العمل الحق في وظيفة وهنا يطرح الدستور كمطلب شعبي من حق الجميع المطالبة به. ان الحكومة تستطيع بسهولة اعلان موافقتها على اعادة العمل بالدستور وخطط عن المصالحة وخطط لزيادة الوظائف للمواطنين. واود ان ارى الوضع في الخليج متطورا بشكل ملموس عن طريق سياسات واضحة ذات مصاديق عملية.

وعلق اللورد ايفبوري بقوله ان ما طرح له علاقة مباشرة بحقوق الانسان، فاذا كانت الحكومة تمنعك من حقك الدستوري فانك تلقي التبعة على الحكومة.

ثم طرح الصحافيون اسئلة كثيرة كان من بينها ما يلي:

سؤال: ما موقف الحكومة البريطانية مما يجري في البحرين؟

اللورد ايفبوري: سعيت باستمرار لتشجيع الحكومة على التدخل. تدخلت لانقاذ حياة عيسى قمبر فرفض طلبي. واذا قارنت قضية قمبر بقضية كين ساراويوا (الذي اعدمته سلطات نيجيريا مع سبعة اخرين العام الماضي بتهمة القتل) تستطيع ان ترى المفارقة بين الحالتين. فقد تدخلوا في نيجيريا وعبروا عن غضبهم للاعدام ورفضوا ان يفعلوا شيئا مشابها في البحرين. هناك اختلاف كبير بين موقف الحكومة البريطانية من دول الخليج عنها من الدول الاخرى. انهم لا يتدخلون لحماية حقوق الانسان هناك بسبب ازدواجية سياساتهم.

سؤال: ماذا عن التغطية الصحافية لاحداث البحرين؟

اللورد ايفبوري: كتب عدد من الصحافيين مقالات ايجابية حول الوضع في البحرين مثل التايمز والديلي تليغراف والفايننشال تايمز والغارديان وبي بي سي، وقالوا ان ادعاءات الحكومة بان الانتفاضة بتحريض من الخارج غير حقيقية وانها حركة داخلية. واتساءل: اذا كانت حكام البحرين واثقين من انفسهم فلماذا لايسمحون للآخرين بزيارة البحرين للاطلاع على ما يجري في البحرين. واضاف رويرت ويلكينسون، وهو باحث امريكي يعمل في حقل حقوق الانسان انه يعرف عن انتهاكات حقوق الانسان في البحرين من شهود عيان وخصوصا عن النساء اللاتي تعرضن للتعذيب .

سؤال: لماذا لا تتدخل الحكومة البريطانية لدعم المطالب الشعبية؟

جواب: هناك تواطؤ من قبل الحكومة البريطانية في ما يجري في البحرين. فهناك ضابط بريطاني على رأس الامن العام وعدد من الضباط الآخرين. ووزارة الخارجية ترفض ان يكون لهؤلاء البريطانيين اية علاقة معها. وسواء قبلنا ام رفضنا فان المواطن العادي في البحرين يرى ان هناك انسجاما بين سياسات الحكومة البريطانية تجاه البحرين وبين ما يقوم به ضباط الامن البريطانيين من قمع وتعذيب ضد شعب البحرين. واستمرار الصمت الحكومي البريطاني تجاه انتهاكات حقوق الانسان يجعلنا مشاركين في تلك الانتهاكات.

الفجر ينبلج من تحت عباءاتهن

لا تبك يا حبيب القلب، فقلوب امهاتنا مفتوحة لك، فاختر ايا منها لتجد لك فيه ما يكفيك من الحب والحنان. لا تأس فالأسى ليس من طباعك والحزن لم يعد من سجايا الشعب المجاهد الذي يفرح كلما قدم تضحية يريد بها وجه الله. لا تذرف عيناك دمعة فليس هذا وقتها، واختزنها لتحرق بها أعداء الشعب والانسانية في ساعة الصفر. لست الوحيد يا من لم تدرك بعد اسباب غياب امك وابيك عنك وعن اخوتك واخواتك. انهما ما زالا يحيانك ويعتبرانك رجل المستقبل وعنوان الغد المشرق على ربوع بلادنا. انهما يعتذران اليك لانهما فارقاك على عجل لان الجلاد ارسل جلاوزته في الساعات الاولى لاختطاف الامهات معتقداً ان الاوان قد حان لمنع انجاب الابطال بتغييب الامهات والآباء في غياهب الزنزانات. لقد طبعت امك على جبهتك قبلة قبل التوجه الى دائرة التعذيب في التاسع والعشرين من فبراير الماضي، وقتها كنت نائما ولانها لم تود ان تزعجك فقد تركت قلبها معك ومضت بدون قلب الى الجلادين. كانت تخشى ان يعتدي كلاب النظام على المنزل في الليلة المقبلة ان هي لم تذهب، وفضلت ان تواجه التعذيب والمعذبين لكي تحافظ على امنك واخوتك. ان قلبها الحنون منعها من التضحية براحتكم ونومكم فحضنتك قليلا وانت نائم وذرفت على عينك دمعتين ساخنتين وهي تقول: رعتك عين الله يا حبيبي! مضت مسرعة بعد ان سهرت خمس ساعات، بعد ان ايقظها زوار الليل، لتعد ما تستطيعه من طعام وملابس لك ولاخوتك وهي تعلم ان غيابها عنكم طويل، وانها لن تراكم حتى يحكم الله بينها وبين القوم الظالمين. كانت تهم بالصراخ اسى على فراق فلذات كبدها ولكنها جمعت قواها وتوجهت الى الباب وهي تلقي نظرة اليك كلما خطت خطوة الى الامام. كان كل همها ان لا تستيقظ لكي لا تتعلق برقبتها وتمنعها من الخروج. لله درها من والدة حنون، مضت والقلوب ترعاها بعد ان اودعتك بيد الله الذي لا تضيع ودائعه.

كانت البحرين على موعد مع عهد اكثر سوادا. ولم يعلم احد بغياب امك ومن سواها من النساء الا بعد ان علا صراخ الاطفال بعد فترة حين افتقدوا امهاتهم. كان الامير الحنون يومها في بلاج الجزائر يلهو ويلعب مع الغانيات الاجنبيات وشكر الجلاد على الهاتف عندما اخبره ان عددا من الامهات اصبح في القيود وان التعذيب قد بدأ. وكان هندرسون يطرب كلما سمع صراخ المعذبات وهن يسقطن بسياط الجلادين. كانت امك قد الت على نفسها ان لا تصرخ عندما تنهال عليها السياط، لانها تخشى ان تصك اسماعك استغاثاتها فينكسر قلبك فتشعر بالغبن والانكسار. لقد كانت وما تزال فخورة بك تباهي بك الاخريات وتنتظر غدك المشرق لكي تحمل عنها عناء الدنيا الذي تحملته وحدها بعد ان غيب ابوك في غياهب السجون منذ زمن. لم تنكر الاتهامات التي وجهها الجلاد وزبانيته اليها: نعم انني انتمي الى هذا الشعب ... نعم اريد الحياة الحرة الكريمة... نعم اريد الدستور والبرلمان ... نعم ارفض الارهاب والقمع ... نعم اطالب باطلاق سراح السجناء السياسيين جميعا ... نعم اطالب بعودة المنفيين ... نعم اساعد المحتاجين ... نعم أدرس الاطفال في المساجد والمدارس ... نعم اتعاطف مع المظلومين ... نعم لي قلب يخفق بحب هذا الشعب وقادته ... نعم أتصل كل يوم بأبي وأمي وكل اهلي وابادلهم التحية ... كانت هذه الاعترافات الخطيرة كافية لمزيد من التعذيب واعداد لائحة الاتهام. فامك واحدة من المحرضين على كراهية النظام، ولها اتصال بجهات اجنبية وتقوم بنشاطات تهدد امن الدولة!

لم يعد مهما في القانون الخليفي ان تعترف او تنكر، فالمهم ان شرطيا بلوشيا قد اعتقلك وانت راجع من عملك الى المنزل. وما دمت معتقلا فانت مذنب، ولان الامير لا يريد الا مصلحتك فالسجن خير لك. ان النظام المهتري، من الداخل اصبح يضاف من القطة عندما تخرج من منزل صاحبها بعد حلول الظلام، فلا شك انها تخطط لاسقاط نظام الحكم، واذا اشعلت مصباح منزلك بعد العاشرة ليلا فلا بد انك تخطط ضد الحكومة. وما دامت امك تأخذك كل يوم الى المدرسة فانها مذنبة لانها تساهم في تربية جيل الانتفاضة الذي اذاق ال خليفة الامرين، والذي سوف يستمر في معارضة النظام حتى يتحقق الاصلاح. وما دامت تذهب الى الصلاة في المسجد فهي خطيرة على امن الدولة. يقول تقرير المخابرات انها شوهدت يوما واقفة عند قبر احد الشهداء وهي تضع اكليلا من الزهور عند رأسه وترش ماء الورد على ترابه. وقال تقرير آخر انها كانت تقرأ القرآن وتدعو له بالجنة. لو اطلعت يا بني على ملف امك الامني لعلمت انها اخذت من زينب بنت علي دروسا في التعبير عن الظلامة وثبات الموقف، ولتصورت انها تعلمت من سمية معاني الصبر والاستبسال، ولظننتها ايزابيلا بيرون نشاطا، ولتصورت انها جميلة بوحيريد تخطيطا ضد الاعداء، ولتصورت انها ليلى خالد اصرارا على رفض الاحتلال، ولاعتقدت انها اكثر من سناء المحيدلي استعدادا للشهادة. وامك يا بني واحدة من نساء هذه الامة، اضناها التعب حتى شابت وهي في ريعان شبابها واتعبتها هموم الدنيا حتى نبل قوامها، ومنذ ان اعتقل ابوك اصبحت تتحمل مشقات الحياة بمفردها حتى لم يعد لها من الوقت ما تقضيه في اي شأن آخر.

شموخ وصلابة واستقامة وعزة وانفة وكبرياء... تلك هي صفات بطلاتنا وهن يتعرضن كل يوم لاعتداءات الجلادين. جهاد وصمود وتحد واصرار ومصابرة ..تلك هي حالة نصفنا الآخر وهو يتحدى الارهاب الخليفي. في غياهب السجن يصنعن المستقبل ويحققن آمال الامة واهدافها ومطالبها. وقيودهن التي تثقل كاهلهن تصنع الارادة الحديدية لهذا الشعب. ووقوفهن امام الاجانب يذكر شعبنا بزينب واخواتها وهن يحملن راية الحق امام الجلادين. النصر تصنعه الامة برجالها ونسائها، والمستقبل المشرق يبزغ بعد انتهاء الليل الدامس، ولولا حركة الكون هذه لخيم على الدنيا ظلام لا ينتهي، فهل انتظارنا للفجر ضرب من الخيال؟ من تحت عباءات النساء يصنع فجر مشرق ويولد جيل جديد. من هنا تبدأ الحياة وتنتهي الآلام وتعود الابتسامة الى شفتيك يا حبيب القلب.

لن يفلح مجلس ضرار

الى كل شخص يرضى لنفسه ان يكون عضوا في مجلس ضرار او يتلقى التعليمات منه

كلام الحق لست بمشتريه ... وان أفتى به أعلى فقيه
فلا أيا تطيع ولا فقيها ... ولا قول الرسول ولا بنيه
ودينك كله رأي سخيف ... تقر به القبيح لفاعليه
تميل الى الدنية كل ميل ... لتجمعها من المال الكريه
وترضى أمر حكام بغاة ... فهل أبقيت دينا تدعيه؟
وهذا مجلس أعلى ضرارا ... لأسر الدين يسعى مبتغيه
وإرصادا وحربا ضد شعب ... يريد العيش في حكم نزيه
يُساس من المباحث والنصارى ... ويقضي فيه كل فتى سفيه
ويُرجع للخليفة في الفتاوى ... ويرجع الاحتياط الى اخيه
على الاسلام حينئذ سلام ... وويل للكتاب وقارئيه
فهل ترضى به وتكون عونا ... لأعداء الاله ومشركيه؟
وتزعم - كاذبا - وضعا لقيد ... يقيك مساوئا قد تعتريه
فلا تجدي قيودك ان تضعها ... فأنت مقيد ما دمت فيه
وعبد أنت للحكام دوما ... فلا تضحك على الشعب النبيه
ودونكها فتاوى ان تدعها ... ففسقك حينها أمر بديهي

المطالب الدستورية تفشل مناورات - التتمة من ص ١

صحيفة القدس في ٢٧ ابريل عن ثبات المطالب التي طرحها الشعب والتي في مقدمتها اعادة العمل بالدستور واطلاق سراح السجناء السياسيين والسماح بعودة المنفيين. هذا الموقف الذي اصبح راسخا في اذهان المواطنين لا يمكن ان تتجاوزه الحكومة سواء بالقمع الذي ليس له حدود ام بالمشاريع الترقيعية التي لم تعد موضع احترام او قبول من احد. فما طرحه رئيس الوزراء مؤخرا عن عزمه على توسيع صلاحيات مجلس الشورى ليس حلا للازمة. فهو تشكيل غير دستوري وليس هناك من ابناء الشعب من هو مستعد للقبول بانصاف الحلول. وقد فشل هذا المجلس منذ انشائه قبل ثلاثة اعوام ونصف في حل اية مشكلة، وبقي في نظر الجميع رمزا لانتهاك الدستور وتجاوز ارادة الجماهير. ويتساءل الكثيرون عن مدى ما يمكن ان تذهب اليه الحكومة لفرض قراراتها باتجاه واحد، اي من الاعلى الى الاسفل. ففي عالم اليوم لم يعد هناك مجال لهذا النوع من التعامل، ولا يمكن للمشاريع التي تتجاوز رغبات الناس ان تحل الازمات الكبيرة كالتي تعصف بالبحرين اليوم. ويتساءل المراقبون: لماذا يصر ال خليفة على رفض العمل السياسي المشترك مع شعبهم؟ لماذا لا يقبلون بالدستور الذي وقع عليه الامير شخصيا؟ لماذا استمرار محاولات تركيع الشعب وتجاهل مطالبه؟ هذه التساؤلات لا يجشم مسؤولو حكومة البحرين انفسهم عناء البحث فيها او اجابتها بشكل يرضي السائلين. وبدلا من ذلك تسعى الحكومة للتشويش عليها بادعاء ان المطالبين بهذه الحقوق يثيرون الشغب ويمارسون الارهاب. وكلما اصرت الحكومة على طرح هذه الحجج ازدادت قناعة الرأي العام العالمي بعدم صلاحية النظام الحاكم في البحرين للاستمرار في ادارة دولة عصرية تنعم بالحرية وتتوفر فيها وسائل الاستقرار واسبابه.

من هنا فان ما يجري في البحرين لا يمكن حصر آثاره على الوضع البحريني بل انه قد يمتد الى ما وراء حدود هذه البلاد. ويعجب المراقبون من حالة الصمت المطبقة على الجهات السياسية الخليجية حتى ليبدو ان ما يجري في البحرين لا يهم اياً منهم بحال من الاحوال. وتقتضي الحكمة والانسانية ان تقف هذه الحكومات الى جانب شعب البحرين الباحث عن الشرعية الدستورية والممارسة الديمقراطية. وكان تصريحات ولي العهد الكويتي ووزير الدفاع السعودي التي طرحا فيها ضرورة الحوار بين الحكومة والمعارضة ذات اثر ايجابي في تشجيع المواطنين على الاستمرار في الضغط السياسي على حكومة ال خليفة لكي تعود الى رشدها وتتحاور مع مواطنيها على امل ان يؤدي ذلك الحوار الى صيغة عملية لتفعيل الدستور وتجنيب البلاد شرور التوتر الداخلي المتصاعد. ان من الصعب قمع الشعب وتطلعاته بشكل حاسم، ومن الصعب ايضا تجاوز حقائق الواقع والتاريخ التي تؤكد ان المستبدين هم الخاسرون في معركة البحث عن الحرية والعدالة والاستقرار والديمقراطية. فلدى الشعب من مخزون الطاقة ما يساعده على الاستمرار في طرح المطالب المشروعة بدون الخشية من ردة الفعل الحكومية مهما كانت شرسة. وسوف تؤكد الايام والاسابيع المقبلة ان سياسة القمع الجماعي التي تتبعها الحكومة لا يمكن ان تؤدي الى استقرار الاوضاع في البلاد، وان هذا الاستقرار مرهون بالاصلاح السياسي الذي يبدأ بتطبيق دستور البلاد المعلق منذ عشرين عاما. وما سوى ذلك فليس الا محاولات هشة للسباحة ضد اتجاه التيار، الامر الذي سوف يؤدي حتما الى هلاك المناوئين لسنن الله في خلقه.